مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٧٩**

الجمعة، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد أويارسابال
	أستراليا	السيدة كنغ
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد كباييدو
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد مانزي
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/254)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/254)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، وأرجو من رئيس المراسم أن يصطحبه إلى مقعده إلى طاولة المجلس.

اصطحب السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، إلى مقعده إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما أنوه بحضور معالي السيد إيفان مركتش، وزير الخارجية لجمهورية صربيا، بالقاعة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هاشم تاجي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/254، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): في يوم ١٩ نيسان/أبريل، عقب مفاوضات سياسية صعبة بتيسير شخصي من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة كاثرين أشتون، تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق تاريخي بشأن المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

ينص الاتفاق، الذي يتألف من ١٥ نقطة، على إنشاء رابطة/جمعية للبلديات الصربية من شأنها أن تشمل مجموعة من الاختصاصات المتعلقة بحياة الشعب اليومية. وهو كذلك يتوخى عقد انتخابات محلية في عام ٢٠١٣ في بلديات كوسوفو الشمالية بتيسير من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما تعهد كل طرف بعدم عرقلة تقدم الجانب الآخر في مساره في التكامل مع الاتحاد الأوروبي. سيتم إنشاء لجنة تنفيذ تتكون من ممثلين من كلا الجانبين بتيسير من الاتحاد الأوروبي. والأهم من ذلك، أكد الجانبان أيضا على أهمية مواصلة الانخراط في حوار سياسي.

رحب الأمين العام بالاتفاق وشجع الطرفين على إتمام هذه العملية التاريخية، وعلى اتخاذ تدابير ملموسة ترمي إلى تنفيذ الاتفاق بأمانة. وأود أن أهنئ قادة الجانبين، الموجودين اليوم في هذه القاعة، على الحكمة والحصافة والبصيرة السياسية التي أظهروها في اتخاذ هذه الخطوة الأساسية إلى الأمام بشكل مشترك. هنالك أيضا حاجة إلى تلك العزيمة والمثابرة للحفاظ على روح التوافق والاحترام المتبادل هذه، بينما يواصل الطرفان المضي قدما باتفاقهما. في يوم ٢٢ أيار/مايو، وكدليل على التزامهم، الطرفين اتفقا على خطة لتنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق ١٩ نيسان/أبريل. إنها توفر جداول زمنية للتنفيذ من شأنها أن تتطلب من كلا الجانبين المضي قدما على نحو سريع.

فمن الواضح أنه ستكون هنا أيضا حاجة إلى درجة عالية من الالتزام والمرونة والإبداع لتلبية تلك الجداول الزمنية الطموحة.

وأعتقد أنه سوف تكون هناك حاجة أيضا إلى دعم المجتمع الدولي وإلى سعة الحيلة للمساعدة في ضمان الحفاظ على ذلك الزخم الإيجابي في مواجهة تحديات لا مفر منها. في حين أن المجتمع الدولي قد التزم بانتظام بمستوى قوي من المشاركة السياسية وبالموارد لتعزيز التقدم، فإن ذلك قد يكون أكثر أهمية في الفترة المقبلة لجميع أوجه الوجود الدولي في كوسوفو. إن الاستثمار السخي في الموارد والجهود سيحافظ على مكاسب السلام في المنطقة، وسيكون الدعم المتكامل والمنسق لعملية التنفيذ أمرا حاسما. من بين أمور أخرى، فإن العامل الرئيسي في تنفيذ ناجح لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل هو دعمه من قبل صرب شمال كوسوفو. إني أقدر جهود قيادة بلغراد الشجاعة والمستمرة في التواصل والارتقاء بفهم الاتفاق ودعمه وسط قيادة وشعب شمال كوسوفو. شملت تلك الجهود تبادلات استباقية مع كبار المسؤولين الحكوميين وزيارات لهم، من أجل معالجة شواغل صرب كوسوفو حول تأثير الاتفاق على مستقبلهم.

وأود أيضا أن أشدد على أن هذا الدعم لا يمكن ولا ينبغي أن يعتبر أنه مسؤولية بلغراد وحدها.

والجميع يتحمل المسؤولية عن تحسين التواصل مع سكان الشمال واتخاذ الإجراءات التي تعالج، بدلا من أن تفاقم، شواغل الناس هناك ومصالحهم المشروعة. والاحتجاجات الشعبية في ميتروفيتشا الشمالية، بما في ذلك مظاهرة حاشدة خرج فيها الآلاف من صرب كوسوفو في ٢٢ نيسان/أبريل، ومظاهرة لاحقة نظمها الطلبة الجامعيين في ٢٥ نيسان/أبريل، تدل على مستوى المخاوف المستمرة، فضلا عن الأهمية البالغة لتحسين التواصل مع جميع الجماعات وأصحاب المصلحة في الشمال.

وعلى مدى الاسبوع الماضي، ركزت الأفرقة العاملة المشتركة على تفاصيل التنفيذ ومسائل أخرى، مثل الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية وتبادل موظفي الاتصال. وتلك المناقشات تجري على خلفية نظر مجلس أوروبا عما قريب في ما أحرزته صربيا وكوسوفو من تقدم على مساري انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي.

ولا نزال نشهد مؤشرات التوتر وانعدام اليقين في مختلف أرجاء كوسوفو فيما يتعلق بترجمة الاتفاقات السياسية إلى ممارسة في الميدان. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2013/254)، فإن التهديد المتمثل في عدم الاستقرار لا يزال قائما في المناطق الحساسة، شمال وجنوب نهر إيبار. وغالبا ما يتردد القادة المحليون في التعبير عن آرائهم بوضوح وحزم، وكفالة استجابة فعالة لأعمال التعصب العرقي أو التخويف التي تستهدف أفراد أي طائفة من الطوائف في كوسوفو.

وبغض النظر عن تلك الشواغل المتواصلة، بذلت أيضا جهود مشجعة في الميدان بالتزامن مع المستجدات على الصعيد السياسي. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوه على نحو خاص بالرئيس أتيفيتي جهجاغا، الحاضر في القاعة اليوم، الذي ما انفك يعالج بعض المسائل القائمة فيما بين الأعراق في كوسوفو.

وأنشأت شرطة كوسوفو وحدات خاصة مشتركة فيما بين الأعراق في أربع مناطق من أجل حماية مواقع التراث الديني والثقافي الصربي. والوحدة التي تعمل في أبرشية بيتش أنشئت في ١٦ أيار/مايو، وهي الآن تتعاون مع قوة كوسوفو وقيادات الكنيسة بغية الاضطلاع على نحو تدريجي بقدر أكبر من الواجبات الأمنية هناك. وفي إطار الجدول الزمني ذاته، أحرز التقدم بشأن تنفيذ القانون المتعلق بالمركز التاريخي لبريزيرن، بإنشاء مجلس مُكلف برصد التقدم والامتثال.

ويُحرز التقدم فيما يتعلق بالعمليات الممولة من القطاع العام لترميم أو إعادة بناء شواهد القبور الأرثوذكسية، التي أُتلفت أو دُمرت في موجة من الهجمات في جميع أرجاء كوسوفو خلال يناير/كانون الثاني الماضي. وقد رُممت غالبية

شواهد القبور المتضررة، والعمل لا يزال جاريا. وفي نهاية أيار/مايو، نظمت سلطات كوسوفو، بالتعاون مع مؤسسة توني بلير للأديان، مؤتمرا للحوار بين الأديان شهد مشاركة واسعة النطاق، بما في ذلك قيادات جميع الأديان في كوسوفو، بما فيها الكنيسة الصربية الأرثوذكسية.

وامتثالا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، توخت جمعية كوسوفو مؤخرا سن قانون يعترف بمركز الناجيات من العنف الجنسي خلال الصراع وبحقهن في الحصول على الامتيازات. وجاءت تلك الإضافة الهامة في أعقاب جهود فعالة في مجال التوعية بذلتها منظمات المجتمع المدني، إلى جانب الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة الدولية في الميدان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسلط الضوء على مجال حاسم آخر يمكن، بل أرى أنه ينبغي فيه لأوجه التقدم أن تواكب ما يُبذل من جهد من خلال العمليات السياسية الجارية، أي، تحديد مصير الاشخاص المفقودين منذ فترة الصراع. وعلى الرغم من أن الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين لا يزال يعقد الاجتماعات بانتظام، مجسدا روحا من الاحترام المتبادل والتعاون المتزايدين، فإننا ما زلنا بحاجة إلى مزيد من المعلومات الحيوية لتسوية حالات الاشخاص المفقودين من الجانبين. ويتطلب الأمر من الجانبين بذل المزيد من الجهود الجدية لتحديد مصدر هذه المعلومات وإتاحتها، وهو ما يقتضي إبداء المزيد من الالتزام الجوهري على الصعيد السياسي. وبدون هذه الالتزامات، سيظل التقدم بشان مسألة حاسمة للمصالحة بطيئا بشكل غير مقبول.

إن اتفاق ١٩ نيسان/أبريل إنجاز تاريخي وخطوة حاسمة إلى الأمام بالنسبة لبلغراد وبريشتينا على حد سواء، وينبغي أن يسهم في التسوية السلمية للمسائل التي فرقت الأطراف لفترة طويلة. والعمل التيسيري الفعال والحازم الذي قامت به الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كان أساسيا في تحقيق تلك النتيجة. وعلى نفس القدر من الأهمية الأساسية كانت الإرادة السياسية والريادة التي أبداها الطرفان اللذان اضطلعا، في خضم تطلعاتهما إلى الانضمام إلى أوروبا، بمسؤولية تاريخية عن التوصل إلى حلول توافقية صعبة لكنها ضرورية.

والاتفاق يضع مسارا لن يكون مضمونا ولا سريعا. وفي ذلك الصدد، آمل صادقا أن يواصل أعضاء مجلس الأمن، بل المجتمع الدولي قاطبة، تقديمه لدعمه الثابت للتقدم. فالحالة في عين المكان، بما في ذلك الحالة السياسية المحلية على الجانبين، ما زالت هشة، ولا يمكن التسليم بأن ما يُحرز من تقدم الآن لا يمكن عكس مساره أو أنه ببساطة مضمون.

إن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار عملية يسرها الاتحاد الأوروبي سيتطلب مواصلة العمل الجاد من لدن الطرفين والدعم الفعال من المجتمع الدولي. وتبذل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو جهودا لكفالة إسهام جهودها، بما فيذلك دورها الداعم في الميدان، في تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الاتفاق، وذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين.

وأود أن أعرب عن التقدير العميق لأعضاء المجلس على مواصلة التزامهم السياسي تجاه الطرفين، وعن أملي أن يظل هذا الالتزام ثابتا خلال جميع مراحل الفترة القادمة الحرجة والصعبة.

وفي الختام، أشكركم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء المجلس، على دعمكم لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وتعزيزكم للأهداف المشتركة المتمثلة في التقدم السياسي والسلام والمصالحة في الميدان.

الرئيس(تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن إلى دولة السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا.

السيد داتشيتش(صربيا) (تكلم بالصربية ؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى اللغة الإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام على ما بذله من جهود وما أبداه من التزام في معالجة المشاكل في الميدان.

وبعد دراسة متأنية لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو(S/2013/254)

للفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ٢٢ نيسان/أبريل من هذا العام، يؤسفني كثيرا أن أقول إن التقرير يسلط الضوء على بعض التحديات الأمنية الهامة. فالحالة الأمنية في شمال كوسوفو ما زالت هشة للغاية، والحوادث المتكررة تثير القلق على نحو خاص. ووفقا لما لدينا من معطيات، سُجل ٦٠ هجوما من الهجمات ذات الدوافع العرقية خلال الأربعة اشهر الأولى من عام ٢٠١٣، أي بزيادة قدرها ٢٠ هجوما مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية. ولايسعني سوى أن أوجه انتباه المجلس إلى الجرائم ذات الدوافع العرقية الدوافع، من جرائم النوعية المدنية، مثل التهديدات، والتخويف والسرقة. وعلى الرغم من أن هذه الجرائم لا يتم الإبلاغ عنها، فإنها لا تقل فعالية باعتبارها وسيلة لممارسة الضغط عن الهجمات الفعلية. كما أن أعدادها آخذة في الازدياد.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبانت صربيا مرارا وتكرارا عن استعدادها للإسهام بفعالية في التغلب على المشاكل المتراكمة. وهدفنا الرئيسي هو تحقيق حل مستدام سيساعد الجميع في كوسوفو وميتوهيا، من جهة، وسيحفظ السلامة الإقليمية لجمهورية صربيا وسيادتها، من جهة أخرى. وستظل صربيا تولي الاهتمام لأبناء كوسوفو وميتوهيا الصرب، وتبذل الجهود لكفالة العودة الآمنة وسبل الرزق المستدامة للمواطنين الصرب الذين يعيشون هناك. ونحن على اقتناع بأن ذلك المسار، على الرغم من صعوبته الشديدة، هو أفضل سبيل للتغلب على مخلفات الماضي.

ومنذ تشكيل الحكومة الجديدة لجمهورية صربيا، أُجريت ١١ دورة من الحوار السياسي في بروكسل من خلال جهود وساطة البارونة كاترين آشتن، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

ومن المقرر أن تجري الجولة المقبلة من المفاوضات في ٢٠ حزيران/يونيه. وفي أثناء الحوار، استثمر بلدي جهودا بارزة وأظهر مرونة كبيرة أقرّ بها العديد من المسؤولين الدوليين، بمن فيهم البارونة آشتون نفسها. وتعزيزا للعملية، ستبقى صربيا تسترشد بالاعتقاد الثابت بأنّ المفاوضات يمكن أن تفضي إلى حلّ مقبول يشكل أساسا متينا لبناء سلام دائم وتحقيق أمن كامل لجميع المقيمين في إقليم جنوب صربيا.

وقد نجم عن الحوار السياسي الذي استمرّ ستة أشهر ”الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات“. وجمهورية صربيا مصممة على تنفيذ الاتفاق. وأود أن أشير في الوقت نفسه إلى أنّ هذا هو الاتفاق الأول الذي تمّ التوصل إليه بين بلغراد وبريشتينا، بينما لا تزال المفاوضات بشأن مجموعة كاملة من المواضيع الهامة – مثل وضع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وحماية المواقع الثقافية والدينية، وعودة الأشخاص المشرَّدين داخليا وحقوق المُلكية، فضلا عن طرائق تنفيذ الاتفاق – تنتظر انطلاقتها من الجانبين.

ولدى جمهورية صربيا توقُّعات عظيمة من الاجتماعات المستقبلية لأفرقة تطوير مخططات تنفيذ الاتفاق. ويرى بلدي أنه من المهم جدا ضرورة تطبيق البنود المتَّفق عليها لتنفيذ الاتفاق، بشكل يجسِّد إرادة المفاوضين الذين أطلقوا اتفاق

بروكسل ونواياهم، وأنه ينبغي بالقدر نفسه تحديد وضع الصربيين في كوسوفو وميتوهيا بعبارات واضحة جدا.

وأود أن أذكر أيضا أنّ الاتفاق الأول ينصّ على ”رابطة/جمعية“ بلديات الأكثرية الصربية في كوسوفو وميتوهيا. وستُستثمَر الجمعية في مسؤوليات هامة عديدة في مجالات التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة والتخطيط الحضري والريفي. وستُحترَم البُنية العرقية للشرطة والسلطة القضائية في أراضي الجمعية، بينما لن يُسمح للقوات المسلحة في بريشتينا بالدخول إلى الشمال بدون إذن من القوى الأمنية في كوسوفو.

وبقاء السكان الصربيين في الإقليم، شمال نهر إيبار وجنوبه معا، مرتبط مباشرة بأمنه الفعلي. ومنذ حزيران/يونيه، ١٩٩٩، ووصول الحضور المدني والعسكري الدولي في كوسوفو وميتوهيا، سُجِّل نحو ٠٠٠ ٧ اعتداء فعلي، قُتل فيها ٢٦٢ ١ شخصا، بينهم ٠٣٧ ١ شخصا من الصربيين وغير الألبانيين، وجُرِح فيها ٨١٨ ١ شخصا. ومن بين، ٤٢٧ بلدة وقرية أقام فيها الصربيون قبل عام ١٩٩٩، جرى التطهير العرقي الكامل لما مجموعه ٣١١ بلدة وقرية. إذ لم يعُد الصربيون يقيمون هناك مطلقا، ولكننا نودّ الاعتقاد أنّ الظروف ستُهيَّأ لعودتهم مع مرور الوقت. ومن الضروري بشكل خاص تشجيعهم على العودة، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلاّ بتهيئة الظروف للاستدامة المادية والاقتصادية لفئات العائدين في كوسوفو وميتوهيا قاطبة. والعودة المستدامة للأشخاص المشردين داخليا ستتيح الفرصة لإيجاد كوسوفو وميتوهيا ذات أعراق متعددة.

ومن المؤسف أنه يتعين عليّ القول إنّ عمليات عودة الأشخاص المشردين داخليا ظلت بطيئة جدا وصعبة الاطِّراد. فالعائدون يُدعمون بالأقوال لا الأفعال؛ إنهم يُترَكون في نهاية المطاف لوسائلهم الخاصة ويواجهون اعتداءات المجتمعات المحلية. وهم يطلبون من جمهورية صربيا دعمهم أو العودة إلى أماكن تشرّدهم. ومن الثابت أنه قد يكون من المبالغة توقُّع الترحيب بهم في المجتمعات التي يعودون إليها، ولكن لا ريب في أنّ مؤسسات كوسوفو وميتوهيا المعنية مضطرة لتوفير الحدّ الأدنى من الظروف المعيشية الأساسية، مثل الأمن الفعلي.

وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد إلى كوسوفو وميتوهيا ٩٨٢ ٢٢ شخصا منذ عام ١٩٩٩، ليس بينهم سوى ٤٢,٦ في المائة من الفئة الصربية. واستنادا إلى معلوماتنا، لم يكن هناك سوى نحو ٠٠٠ ٤ شخص ممّن يُدعَون العائدين المستدامين في السنوات الـ ١٤ الماضية. ومن المثير للقلق الخاص أنّ ٤٧ عائدا من فئات الأقلية سُجِّلوا في الربع الأول من عام ٢٠١٣، أي ما يقارب نصف العائدين في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٢، حيث سُجِّلت عودة ٨٧ شخصا إلى كوسوفو وميتوهيا.

ومما يثير الاهتمام الخاص، التقييمات الواردة في تقرير بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى كوسوفو وميتوهيا من تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٢، حيث أظهرت أنّ ”غياب حلّ مستدام لنحو ٠٠٠ ٢٣٥ شخص من المشردين داخليا من كوسوفو ما انفكّ يشكل تحديا كبيرا لجميع المعنيين“.

وتعتزم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنهاء التمويل للبرامج المعنية بالأشخاص المشردين داخليا في صربيا. ومع أنّه من المقرر الموافقة على مبلغ ٢,٨ مليون دولار لبرامج أولئك الأشخاص في أيلول/سبتمبر، فمن المؤسف أنه لم يتعهّد حتى الآن أي مانح بأية أموال لصندوق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لصالح الأشخاص المشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا. وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو الجميع إلى مساعدة الأشخاص المشردين، الذين يعيش منهم نحو ٠٠٠ ٩٦ شخص دون خطّ الفقر.

ومما جعل عملية العودة أكثر صعوبة هو أنّ نظام سيادة القانون في كوسوفو وميتوهيا يعاني أوجه قصور خطيرة، وأنه ظل عاجزا عن توفير الحماية الملائمة ضد الانتهاكات المتكررة

لحقوق الإنسان، ولا سيما انتهاكات حقوق الأقليات. وهذا ما ثبُت أيضا في تقرير ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي من تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٢، حيث ذُكِر أنه على الرغم من كون كوسوفو أكبر متلق منفرد للمعونة المالية في العالم، فإنّ هذه المساعدة لم تكن فعالة بما يكفي لإنشاء نظام ملائم لسيادة القانون. ويذكر التقرير أنّ الاتحاد الأوروبي ساعد كوسوفو على بناء قدرات معينة في مجال سيادة القانون، لكنّ وصول المساعدة إلى الشرطة والسلطة القضائية ظل محدودا.

وقد عزَّز موقف ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي أنّ ممارسة اعتقال أعضاء من المجتمع الصربي لا تزال على حالها بدون توضيح هوية المسؤول والأساس القانوني الذي تصدر بموجبه مذكرات التوقيف الخلافية. وهذا لا يُسهم مطلقا في بناء الثقة أو الشعور بالأمن لدى السكان الصربيين.

ووجود المجتمع الدولي في الميدان ذو أهمية حاسمة لتنفيذ جميع الاتفاقات. لذا، فإننا نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل العمل مع المنظمات الدولية العاملة برعايتها في أراضي كوسوفو وميتوهيا، وأنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تواصل تنفيذ ولايتها وضمان أن تعمل البعثات في كوسوفو وميتوهيا حصريا ضمن إطار محايد كما ورد في القرار ١٢٤٤(١٩٩٩).

لقد تعلَّمنا من التجربة أنّه لا غنى عن دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على صعيد استقرار الحالة في المنطقة. ومع تفهُّمنا لأسباب القيود المزمع فرضها على الميزانية، فإننا نعتقد أنّ ولايتها الحالية يجب أن تبقى بدون تغيير، وأن تُعزَّز أنشطتها ويصبح تعاونها مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أكثر كفاءة.

ومن بين جميع المؤسسات في كوسوفو وميتوهيا، تحظى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالثقة الكبرى من مجتمعات الأقلية، لأنّ فريقها السياسي يعالج المسائل الحساسة ذات الأهمية الاستثنائية للمجتمع الصربي، بما في ذلك حماية التراث الثقافي، والارتقاء بمستوى الحماية القانونية والأمنية، وتنفيذ الحقّ في العودة الحرة والمصالحة. لذا، فإننا نعتقد أنه ينبغي تعزيز الفريق السياسي التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بدل تقليصه، بينما نحن على وشك الدخول في مرحلة أكثر دقة، سيترتَّب علينا فيها تنفيذ الاتفاقات بشأن هذه المسائل الهامة.

ومما يتَّسم بأهمية خاصة، الحالة المتعلقة بتعليق التمويل لإدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومقرها مدينة ميتروفيتشا، من جانب المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، وإنشاء ما يُسمّى مكتب إدارة شمال ميتروفيتشا، بدون مشاورات او اتفاق مع الجانب الصربي أو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهو ما يُعتبَر بمثابة محاولة للاستيلاء على الكفاءات القائمة للإدارة في ميتروفيتشا. وأذكر هنا أنّ الإدارة في ميتروفيتشا قد أُنشئت عملا بالقرار ١٢٤٤(١٩٩٩)، وأنّ مسؤولياتها وصلاحياتها المحددة مبيَّنة في التوجيه الإداري رقم ٢٠٠٧/١٢ الصادر عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والذي بموجبه تُحال مشروعية الحوكمة إلى بلدية ميتروفيتشا، باستحداث مسؤولية إدارية مباشرة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عن الجزء الشمالي من البلدية على أساس مؤقت.

وعلى الرغم من ذلك، تواصل إدارة البعثة في ميتروفيتشا أداء وظائفها في الوساطة والمصالحة ومنع النزاع، كما أُشير في تقرير الأمين العام (S/2013/254)، الذي ذُكِر فيه أيضا أنّ مكتب إدارة شمال ميتروفيتشا لا يمكنه أن يمارس ولاية قضائية فعالة في شمال الإقليم. لذا، نتوقّع لمسألة تمويل الإدارة أن تُحلّ قريبا.

وإننا إذ ندرك تماما حجم وأهمية العمل الذي ينتظرنا، فقد استثمرنا جهودا هائلة وشحذنا كل طاقاتنا بهدف تحقيق اتفاق يجعل حياة جميع المقيمين في الإقليم أيسر، ويجعلنا أقرب إلى المصالحة الدائمة. لذا، يتعيَّن عليّ استرعاء انتباه

مجلس الأمن إلى أنّ المسؤولين والشخصيات العامة المرموقة في جمهورية صربيا، على الرغم من امتثالهم لجميع الإجراءات، ما انفكّوا قادرين على الوصول إلى كوسوفو وميتوهيا والبقاء فيهما، مكذِّبين بذلك حقيقة أنّ ما يُسمّى مؤسسات كوسوفو المستقلة لا تقتصر على انتهاك حقهم في حرية التنقل، بل تشكِّك أيضا في مسألة استعدادهم للتوصل إلى اتفاق.

وعلى الرغم من تفهمنا أنّ قوى سياسية كبرى موجودة في بريشتينا تعارض أيّ اتفاق مهما كان نوعه، خلافا للحالة في بلغراد، فإننا لا نستطيع أن نتفهم غياب الاستجابة في حالات الانتهاك التي لا تقتصر على القوانين، ولكنها تطال المعايير الحضارية الأساسية. فنحن نتفهم، على سبيل المثال، أنّ المقبرة الصربية المدمَّرة في جنوب ميتروفيتشا لا يمكن إعادتها إلى حالتها السابقة، لكننا لا نستطيع أن نفهم لماذا لا يُفعل أي شيء لسوق مرتكبي التخريب إلى العدالة، أو منع أعمال التخريب في المستقبل أو استعادة المقبرة. ومن المؤكد أننا نُصِرّ على اتخاذ التدابير التي كانت ستُتَّخذ في شمال ميتروفيتشا لو أنّ المقبرة المحلية للمسلمين قد دُنِّست ذات يوم، وهذا ما لم يحدث.

وقد استمرت الاعتداءات على الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ومرافقها وكهنتها ونهب الكنائس والأديرة بلا هوادة. وبالرغم من إبلاغ شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو بكل حالات الاعتداء هذه في حينه، لم نتلق أي تقارير عن نتيجة التحقيق بشأن أي حالة منها، ولم يتم القبض على أحد من مرتكبيها على الإطلاق. ويتم التغاضي عن الاعتداءات من هذا القبيل في حالة وقوع محاولة لحماية التراث الصربي، مثل قرارات المحكمة العليا في كوسوفو المؤكدة لملكية الكنيسة الأرثوذكسية الصربية لدير ديتشاني. وقد نظمت المظاهرات في ديتشاني إثر قرار حركة تقرير المصير والمسؤولين في بلدية ديتشاني وبعد أن تدخلت قوة كوسوفو. وهذا الاحتجاج مثال آخر للتحريض على الكراهية العرقية والتعصب الديني، وهو عمل متطرف وحجة أخرى للتذرع بضرورة بقاء قوة كوسوفو في ميتوهيا. وأشكر الولايات المتحدة على قرارها بعدم تخفيض قواتها.

وأود أن أسلط الضوء على حقيقة أن مسألة التراث الثقافي الصربي والأماكن الدينية في كوسوفو وميتوهيا ستكون أحد المواضيع في المفاوضات بين بلغراد وبريشتينا في المستقبل. وفي هذا السياق، فإن إنشاء وحدة متعددة الأعراق متخصصة في حماية المواقع الثقافية والدينية داخل شرطة كوسوفو يمثل خطوة إيجابية، وإن كانت غير كافية، في الاتجاه الصحيح نحو توفير ضمانات إضافية لتأمين مواقع التراث الثقافي والديني في كوسوفو وميتوهيا، خصوصا بالنظر إلى عدم ثقة السكان الصرب ورجال الدين الأرثوذوكس في قوة كوسوفو.

ومن جهة أخرى، فإن حكومة جمهورية صربيا لا تثق في الخصخصة التي تنفذها وكالة الخصخصة في كوسوفو، ويطلق عليها رسميا وكالة كوسوفو الائتمانية. ونرى أن هذه العملية تتعارض مع الاتفاقيات الدولية والأوروبية المعنية بحقوق الإنسان بتجاهلها للملاك القانونيين. ونذكر بأن جمهورية صربيا استثمرت بلايين الدولارات في الشركات العامة في كوسوفو وميتوهيا على مدى عدة عقود، وأنها كضامن ما زالت تدفع فوائد القروض الدولية بالدولار. وأقساط الديون التي جرى الحصول عليها لمساعدة الشركات في كوسوفو وميتوهيا، وحقوق العمال من الطوائف من غير الأغلبية، ولا سيما من النازحين الذين يتعين أن يحصلوا على جزء من حصيلة بيع الشركات، كلها مهددة في هذه العملية.

ويقلقنا بصورة خاصة أيضا خصخصة الشركات العامة والمملوكة للدولة في مناطق التجمعات الصربية. وبيع هذه الشركات لأشخاص ينتمون إلى القومية الألبانية، وأصول رؤوس أموالهم موضع شك، يؤدي إلى ضياع الموارد الاقتصادية في تلك المجتمعات، وهو عامل رئيسي في تكثيف خروج السكان الصرب من كوسوفو وميتوهيا لأسباب اقتصادية ولغياب الأمن.

مع ذلك وفي إطار العملية السياسية، وبعد إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، منحت صربيا ذاتية وشرعية دولية محدودة للمؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي في بريشتينا، واعتبرت أنه ينبغي أن تجرى المفاوضات على أعلى مستوى سياسي بدون التطرق إلى مسألة المركز القانوني الدولي للمؤسسة المؤقتة للحكم الذاتي في بريشتينا. والهدف من ذلك إنشاء أجهزة إدارية تحترمها كل الأطراف التي تشملها العملية، وإنشاء ضمانات قانونية وسياسية رسمية على مستوى المقاطعة والمجتمع الدولي للحقوق السياسية والإقليمية وغيرها من حقوق الطوائف القومية في جميع أنحاء إقليم كوسوفو وميتوهيا.

لقد أبدت جمهورية صربيا بالفعل استعدادها للحوار، وستظل تبذل قصارى جهدها للتغلب على الوضع الحالي في العلاقات بين الشعبين الصربي والألباني. ووجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يكتسي أهمية فائقة للجهود التي نستثمرها لتقديم مشورة ناجعة لمجلس الأمن والأمم المتحدة، وهما يؤديان دورا لا غنى عنه في توفير الشرعية للحل الشامل. وهذا بات واضحا إذن، نتيجة للمشاكل قديمة العهد الواردة في تقرير الأمين العام (S/2013/254). وهناك قلق السكان من غير الأغلبية في المحافظة، واحترام حقوق الإنسان والأقليات، وحماية مصالح وحياة المواطنين كافة على قدم المساواة وحماية تراثهم الثقافي والديني، والتطبيق الكامل للمعايير الأوروبية في جميع المجالات هو ما نعتزم السعي إلى تحقيقه بعزم وتصميم.

ونرى أنه بالإصرار على هذه القيم، يمكن للبلقان أن يتغلب على ماضيه وأن يستخدم تعدديته العرقية كرصيد نفيس، بدلا من أن يكون مصدرا للنزاع.

وبالرغم من كل هذه المشاكل، لا شك أن تقدما تاريخيا قد تحقق فيما بين اجتماعي مجلس الأمن في العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. والمزيد من الشجاعة مطلوب دائما للتحدث بشأن السلام، أكثر كثيرا مما هو مطلوب لبدء الحرب. وصربيا قد عقدت العزم على أن تحيل الماضي إلى الماضي الذي لا يمكننا تغييره. وما يمكننا أن نفعله، مع ذلك، هو أن نرسم حاضرنا ومستقبلنا. وفي هذه اللحظة التاريخية، نتوقع من المجتمع الدولي أن يعطي دفعة لتنفيذ هذا الاتفاق وبناء الاستقرار الدولي. هذا هو الدعم الذي أتوقعه من أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومن مجلس الاتحاد الأوروبي الذي ينتظر أن يقرر موعد بدء المفاوضات بشأن العضوية في الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لحث السلطات في بريشتينا على إيجاد حل توفيقي ولغة مشتركة لصالح شعبينا ومستقبلنا المشترك.

لقد عقد الكثير من جلسات مجلس الأمن لمناقشة الحروب والجزاءات وقصف الأراضي في يوغوسلافيا السابقة. والوقت قد حان لكي نجتمع لمناقشة توطيد السلام ورسم مستقبل أفضل لشعوبنا.

السيد هاشم ثاتشي، رئيس وزراء كوسوفو (تكلم بالألبانية): من دواعي سروري بشكل خاص أن أخاطبكم اليوم وأن أعرض عليكم تطورات رئيسية شهدتها كوسوفو خلال الأشهر الثلاثة الماضية التي تكتسي أهمية سياسية كبيرة مما يضفي خصوصية أكبر على هذه الجلسة. وفي البداية، أود أن أعرب عن خالص التقدير للأمين العام، السيد بان كي – مون، لدعمه المستمر للسلام والتقدم في كوسوفو والبلقان.

في غضون الأشهر الثلاثة الأخيرة، شهدنا بعض التطورات التاريخية ذات الأهمية. وكان أهم تلك الأحداث التوقيع على اتفاق السلام وتطبيع علاقات البلدين كوسوفو وصربيا بتيسير من الاتحاد الأوروبي. وقد حافظت مؤسسات جمهورية كوسوفو على استقرارها السياسي والاقتصادي، وواصلت حماية وتعزيز الحقوق والمصالح، مما ساعد على تحسن الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في البلد والنهوض بمنظورنا الأوروبي بشكل كبير.

وبعد عشر جولات من الحوار السياسي، تم التوصل في يوم ١٩ نيسان/أبريل إلى أول اتفاق تاريخي بين جمهورية كوسوفو وصربيا بوساطة من البارونة كاترين أشتون، الممثل السامي لمفوضية الاتحاد الأوروبي. وكانت انطلاقة هذا الاتفاق التمهيدي والحوار السياسي من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف عام ٢٠١٠، ونحن نفخر بتمكننا من تنفيذه بالكامل.

لقد أبدت جمهورية كوسوفو دائما دعمها للحوار السياسي مع صربيا والتزامها الثابت بهذا الحوار وبالاتفاق الذي تم التوصل إليه من خلال اتخاذ كافة التدابير لضمان القبول السياسي للاتفاق في كوسوفو وتنفيذه بشكل فعال. وصوت برلمان كوسوفو بأغلبية الثلثين بالموافقة على هذا الاتفاق. ورحب مواطنو كوسوفو أيضا بالاتفاق، حيث أعربوا عن الأمل في أن يحقق السلام والاستقرار والرخاء في كوسوفو.

وكان شركاؤنا في الائتلاف الحاكم في كوسوفو أيضا جزءا من عملية الحوار وأيدوا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بقوة. وحظي الاتفاق بدعم واسع النطاق من المجتمع الدولي.

وأود أيضا أن أثني على نظيري رئيس وزراء صربيا، السيد إيفيتشا داتشيتش، لجهوده الجادة والتزامه بالتوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي لصالح شعبينا وبلدان المنطقة. وفي هذا السياق، وأعني تيسير تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا، كسبت صربيا وكسبت كوسوفو وكسبت المنطقة بأسرها.

وفي هذا الصدد، فإن تيسير الحوار من جانب البارونة كاترين أشتون، الممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمن، والاتفاق الذي تم التوصل إليه برعايتها، يمثل إنجازا كبيرا للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهو إنجاز مهم سيعمل على تحقيق استقرار المنطقة برمتها. وأهمية هذا الاتفاق الثنائي بين كوسوفو وصربيا تتخطى غرب البلقان، لأنه يهيئ مجالا للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للاعتراف الكامل بكوسوفو.

ويتضمن الاتفاق ١٥ حكما تنظم الجوانب الأساسية لتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. ويتماشى الاتفاق ودستور كوسوفو، ويفتح الطريق لإرساء الاستقرار في الشمال من خلال تحقيق تحول جوهري في الأوضاع الأمنية الحالية، وفي الظروف السياسية والاقتصادية أيضا.

وهذا الاتفاق يفتح الطريق أمام إرساء الاستقرار في الشمال من خلال تحول أساسي للحالة الأمنية والظروف السياسية والاقتصادية الراهنة. كما يفتح هذا الاتفاق الطريق أمام كوسوفو لتحقيق الاعتراف الدولي بها، والعضوية في الهيئات الدولية على نحو كامل.

وأحد الجوانب الرئيسية لهذا الاتفاق هو إنشاء رابطة تؤدي عدة مهام تتعلق بالتنمية الاقتصادية على الصعيد المحلي، والتعليم، والصحة، والتخطيط الحضري والريفي. واتفقنا على أن تكون صلاحيات هذه الرابطة وفقا لدستور كوسوفو، وقانون الحكم الذاتي المحلي، والميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي. وسوف تكون الرابطة جزءا لا يتجزأ من مؤسسات كوسوفو، وبذلك سوف تعمل عن كثب مع الحكومة المركزية في ممارسة أنشطتها.

منذ بداية الحوار، جمهورية كوسوفو على اقتناع بأنه لا يمكن تطبيع الوضع في الشمال بينما تدير صربيا هياكل موازية غير قانونية، وترفض تفكيكها. وينص الاتفاق على خطة تنفيذية تقضي بأن تعمل صربيا بحلول منتصف تموز/يوليه ٢٠١٣ على إغلاق جميع مبانيها الأمنية في كوسوفو، والتوقف عن تقديم الدعم المالي لها.

وينص الاتفاق على أن تكون شرطة كوسوفو الشرطة القانونية والشرعية الوحيدة في شمال كوسوفو. وسوف ترشح الرابطة قائدا إقليميا للشرطة وتختاره وزارة الداخلية في جمهورية كوسوفو. ومع هذه الأحكام، سوف تتعزز سيادة

القانون بشمال كوسوفو في نهاية المطاف، وسوف تتعاون سلطات إنفاذ القانون على نحو أكثر فعالية.

ويؤكد الاتفاق على النظام القانوني الموحد لجمهورية كوسوفو بوصفه السلطة القانونية الوحيدة ذات الولاية القضائية في البلد. والقيام في الوقت المناسب بإدماج السلطات القضائية الصربية – الكوسوفية في النظام القانوني والقضائي لكوسوفو أمر ضروري، ونعتقد أن إنشاء النظام القضائي سيزيد ثقة المجتمع المحلي بمحاكم كوسوفو، ويحسن العلاقات بين الأعراق، وقبل كل شيء، يرسي سيادة القانون في الشمال بعدما كانت غائبة في السنوات الأربع عشرة الماضية.

وثمة جانب هام آخر في الاتفاق هو تنظيم الانتخابات البلدية في شمال كوسوفو خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بالتوازي مع الانتخابات البلدية التي ستجري في جميع أنحاء كوسوفو. وهذه الانتخابات ستجري بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووفقا لقوانين كوسوفو والمعايير الدولية. وسوف يؤدي تنظيم الانتخابات البلدية وتشكيل هياكل الحكم الجديد إلى تعزيز شرعية مؤسسات كوسوفو على الصعيد المحلي.

وهناك حكم هام آخر في الاتفاق يتمثل في التوافق المتبادل على ألا يعمد أي طرف إلى عرقلة التقدم الذي يحرزه الطرف الآخر، أو يشجع الآخرين على عرقلة هذا التقدم على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. والضمان المتبادل هذا هو حكم واعد يدعم الأمل في أن يكون مسار الاندماج الأوروبي لكلا البلدين سلسا وسريعا، بالاستناد إلى الشروط العادلة والمزايا الفردية.

قبل الاتفاق، وقّعت كوسوفو وصربيا عددا من الاتفاقات التقنية بشأن حرية تنقل الناس والبضائع، وتطبيق الإدارة المتكاملة على طول الحدود بين الدولتين، والخدمات الجمركية، وتبادل مكاتب الاتصال بين العاصمتين كخطوة أولى نحو إقامة علاقات دبلوماسية. ولا شك في أن تلك الاتفاقات حسنت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كوسوفو وصربيا والمنطقة بنطاقها الأوسع.

ولقد تواصل تنفيذ الإدارة المتكاملة للحدود بين جمهورية كوسوفو وصربيا في الأشهر الأخيرة. وفي الوقت نفسه، أدى الاتفاق على تبادل مكاتب الاتصال بين كوسوفو وصربيا إلى إحراز تقدم مطرد نحو إيجاد حل مشترك لمسائل التمثيل، والولاية، والتكوين، والحصانات، وحماية الأفراد، والاتصالات.

وفي هذا السياق، سوف تتمثل جمهورية كوسوفو للمرة الأولى في بلغراد على مستوى السفراء، بعضو من السلك الدبلوماسي في كوسوفو. وتشكل تلك الخطوة نقطة تحول تاريخية في الاتصالات الرسمية بين البلدين، نظرا لأن مكاتب الاتصال سيكون لها دور فريد في خلق الثقة المتبادلة خارج السياق المؤسسي.

ودون الانتقاص من الأهمية التاريخية للتوقيع على الاتفاق، فإن تنفيذ هذا الاتفاق ضروري لصربيا وكوسوفو وللصرب في كوسوفو. والأشهر المقبلة ستكون أشهرا حاسمة في هذا الصدد.

إن حكومة كوسوفو، ومؤسساتها العامة، وجهاتها السياسية الفاعلة بجميع أنواعها في البلد ملتزمة بتنفيذ الاتفاق الذي سيفتح الطريق أمام التكامل والتطبيع في شمال كوسوفو، وتحسين العلاقات مع صربيا من خلال فتح فصل جديد من التعاون والحوار والتفاهم المتبادل. ونؤكد تصميمنا على اتخاذ جميع الخطوات التقنية والسياسية اللازمة لكفالة تنفيذ جميع جوانب الاتفاق في الوقت المناسب وعلى نحو بنّاء، كمسألة ذات أولوية.

ونتوقع أيضا من صربيا أن تحافظ على مسار ثابت للتقدم المحرز في الوفاء بالتزاماتها، والعمل عن كثب مع الصرب المحليين في الشمال لإقناعهم بقبول الاتفاق وتنفيذه. ونحن

نعول على دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع لتنفيذ الاتفاق، بغية التوصل إلى الاعتراف الدولي الكامل بكوسوفو، وانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة والهيئات الدولية والإقليمية الأخرى.

وطوال الأشهر الثلاثة الماضية، حافظت جمهورية كوسوفو على الاستقرار السياسي والاقتصادي وعلى بيئة آمنة لجميع مواطنيها؛ وحسنت الأداء المؤسسي؛ وعززت سيادة القانون؛ وسرعت الجهود والاستثمارات لحماية المجتمعات المحلية وحرياتها الدينية؛ وعملت على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والاندماج الاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية في كوسوفو.

وفي الأشهر الأخيرة، استمر الاعتراف الدولي باستقلال كوسوفو وبكيانها. وفي الأيام والأسابيع القليلة الماضية، اعترفت تنزانيا واليمن وغيانا بكوسوفو. كما كثفنا مشاركتنا الإقليمية والعضوية في شتى الهيئات الأوروبية، مثل المصرف الأوروبي للاستثمار.

ومن الضروري تنفيذ الاتفاق في الوقت المناسب وبفعالية لإرساء الأمن، وسيادة القانون والنظام في شمال كوسوفو، وكذلك للعمل على الحد من النشاط الإجرامي والطابع الاقتصادي غير الرسمي في ذلك الجزء من كوسوفو الذي كان قابعا تحت سيطرة الهياكل الموازية على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية.

وتتمسك حكومة كوسوفو بالتزامها تجاه حماية حقوق المجتمعات المحلية وتعزيزها عن طريق توفير الدعم المؤسسي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. وزادت المؤسسات الأمنية في كوسوفو جهودها لتوفير المزيد من الأمن للكنائس الأرثوذكسية الصربية وغيرها من المواقع التراثية. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أنشأت شرطة كوسوفو فرقة عمل خاصة قوامها ٢٠٧ من أفراد الشرطة من جميع الطوائف، حيث يوفرون الأمن على مدار ٢٤ ساعة للمواقع الدينية والثقافية الصربية. وحتى الآن، ليست هناك أي تقارير عن حوادث مناهضة للتراث الأرثوذكسي الصربي في كوسوفو.

علاوة على ذلك، حافظت كوسوفو أيضا خلال هذه الفترة على الاستقرار الاقتصادي، وواصلت خصخصة المؤسسات المملوكة للقطاع العام، ووسعت نطاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالمثل، واصل مجلس كوسوفو التشريعي عمله وسن ١٠ قوانين جديدة تنظم مجموعة من المسائل الاقتصادية، والقضائية، ومسائل الإدارة العامة.

وقد أظهر مسار كوسوفو نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي تقدما مطردا. والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أولوية وطنية، وهو يمثل جدول أعمالنا للتحديث والتحول السياسي. ونتيجة لمشاركة كوسوفو البناءة في الحوار الجاري وفي الوفاء بالمتطلبات الأوروبية، تخطو كوسوفو على المسار الصحيح نحو التوقيع في هذا العام على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، والاستفادة من تحرير التأشيرات.

وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أوصت المفوضية الأوروبية ببدء مفاوضات التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو، الذي يفتح الآفاق لإقامة علاقات تعاقدية بين جمهورية كوسوفو والاتحاد الأوروبي. وفي أقل من أسبوعين، سيتخذ المجلس الأوروبي قرارا بشأن الموافقة على مفاوضات التوقيع على هذا الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو.

إن تقرير الاتحاد الأوروبي يمثل التقييم السياسي الأول والأكثر أهمية لتقدم كوسوفو نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وينوه التقرير بأن كوسوفو قد أوفت بجميع الأولويات الأربع القصيرة الأجل في مجال الإدارة العامة، وسيادة القانون، وحماية الأقليات، والتجارة، وهو يوصي برلمان الاتحاد الأوروبي ومجلسه بفتح باب المفاوضات للتوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو.

أخيرا وليس آخرا، عقب التطورات الهامة التي حدثت في الأشهر الأخيرة والتقدم المحرز عموما في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وبين الجماعات العرقية في كوسوفو، لدينا اقتناع راسخ بأن الوقت قد حان لينظر المجلس في إنهاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في المستقبل القريب، الأمر الذي يسهم في العملية الجارية في كوسوفو، ويهيئ مساحة للملكية المحلية، ويحافظ على مصداقية الأمم المتحدة ودورها الماضي في كوسوفو، ويخفّض في نهاية المطاف التكاليف المالية غير الضرورية، التي يمكن استخدامها من جانب وكالات الأمم المتحدة في كوسوفو لمشاريع أكثر أهمية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو في حالات الأزمات الأخرى.

والاتفاق بين كوسوفو وصربيا يمثّل علامة بارزة وفرصة للمجلس بغية اتخاذ قرار جديد لإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؛ وإظهار التأييد لأول اتفاق أبرم على نحو متبادل بين كوسوفو وصربيا؛ وتوفير الدعم للاتحاد الأوروبي كي يرصد تنفيذ الاتفاق، وأيضا إظهار الدعم لكلا الطرفين كي يعملا تماما كجارين مستقلين وعضوين مسؤولين في المجتمع الدولي.

وأودأن اختتم بياني بتكرار الكلام عن الثبات في التفاني والمثابرة من جانب حكومة كوسوفو وشعبها تجاه مواصلة نجاح كوسوفو وازدهارها، ورفض تركة الماضي، والانضمام إلى مجتمع الأمم الحرة والسلمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويمثل الاتفاق بين كوسوفو وصربيا لحظة حاسمة وتاريخية لتحسين العلاقات بين كوسوفو وصربيا، باعتبارهما دولتين مستقلتين سنحت لهما فرصة تاريخية لتمهيد الطريق أمام قيام علاقات بينهما تتصف بحسن الجوار في عملية تكامل الاتحاد الأوروبي. وكان يتعين على كلا الجانبين تقديم بعض التنازلات التي صبت بنهاية المطاف في مصلحة مواطني كوسوفو ومستقبلهم على أفضل وجه داخل دولة كوسوفو الوحدوية والعاملة. ومع ذلك، إن تنفيذ الاتفاق في الوقت المناسب وبشكل فعال سيحدد النجاح في إقامة العلاقات بين الدولتين وتطبيعها. وينبغي ترجمة النوايا الحسنة إلى أعمال مرئية. وينبغي لأعضاء المجلس والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع أن يدعموا التنفيذ الفعال لهذا الاتفاق.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية المتبصرة. كما أود أن أرحب برئيس الوزراء إيفيتسا داتيتش ورئيس الوزراء هاشم ثاتشي في المجلس اليوم.

منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذه المسألة في آذار/مارس (انظر S/PV.6939)، حدثت تطورات بناءة في الحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا. إن جمهورية كوريا تهنئ كلا الجانبين على التوصل إلى الاتفاق التاريخي في ١٩ نيسان/أبريل ضمن إطار الحوار الذي يسّره الاتحاد الأوروبي. وهذا الاتفاق إنجاز كبير في تطبيع العلاقات، وهو يمثل أيضا خطوة كبيرة إلى الأمام صوب تحقيق السلام والأمن الإقليميين. وفي هذا الصدد، نشيد بكلا رئيسي الوزراء لإظهارهما الشجاعة السياسية واتباع نهج مرن بحثا عن حل وسط. ونشيد أيضا بالممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين أشتون، على ما بذلته من جهود دؤوبة وتفان شخصي في تيسير هذا الاتفاق الرائد.

إن المطلوب الآن هو التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق على أرض الواقع. وفي هذا السياق، من المشجع أن جولة جديدة من المحادثات الفنية حول التنفيذ قد بدأت بالفعل في بروكسل. ومع ذلك، يمكن بسهولة عرقلة مسار التنفيذ الكامل بوجود عقبات خطيرة. والتحدي الأكبر في هذا المنعطف يكمن في المقاومة والتشكك الشديدين من جانب الصرب الذين يعيشون في شمال

كوسوفو. ومع مراعاة أن الاتفاق المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل يتعلق أساسا بوضع البلديات الأربع في شمال كوسوفو، فإن التنفيذ ببساطة لا يمكن القيام به دون التعاون من جانبها. لذلك، نود أن نؤكد على أن التنفيذ ينبغي أن يحصل بطريقة شاملة وتشاركية تتيح المشاركة الكاملة من جانب صرب كوسوفو. ومن الضرورة أيضا إدخال جميع أجهزة الشرطة والسلطات القضائية بشمال كوسوفو في إطار مؤسسي لكوسوفو، مثلما اتفق عليه الجانبان.

ومع ذلك، إن المصالحة الحقيقية المستدامة لا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها. فالتوترات القديمة لا تزال أبعد من أن تتلاشى. والريبة القائمة تشكل عقبات ضخمة أمام إجراء حوار بنّاء. وهذا هو السبب في أن الحوار السياسي يجب أن يستكمل باتخاذ تدابير لبناء الثقة. وأثناء الجلسة التي عقدناها في آذار/مارس، اقترحنا مبادرات تعليمية والقيام بحملة توعية كتدابير فعالة لبناء الثقة، ويسرني أن ألاحظ اليوم أنّ التقرير الأخير للأمين العام (S/2013/254) يذكر بعض التقدم الملموس المحرز في قطاع التعليم.

ونحن نعتقد أن غرس قيم التسامح والتفاهم بين الأعراق في الأجيال المقبلة هو الخطوة الأولى نحو استعادة الثقة بين المجتمعات المحلية. لذلك، ندعو كلا الجانبين إلى مواصلة توطيد جهودهما بغية تعزيز التعليم المتعدد الثقافات وتيسير التبادل بين الطلاب. علاوة على ذلك، يجب أن تتمسك كوسوفو بالتزامها حيال كفالة السلامة الكاملة لجميع الأقليات العرقية. وبدون ذلك، سيجد الناس صعوبة في أن يشعروا بالأمان والثقة والائتمان ضمن النظام الخاص بهم.

وفي هذا السياق، هناك سلسلة من الحوادث التي تستهدف موظفي المكتب الإداري في شمال ميتروفيتشا ومن الهجمات التي تشن على العائدين، وهي لا تزال تشكل مصدر قلق خاص. نحن ندين هذه الهجمات. كما ندعو سلطات كوسوفو إلى مضاعفة جهودها لتوفير حماية أفضل لجميع طوائف الأقليات العرقية.

أخيرا، تود جمهورية كوريا أن تشيد بالممثل الخاص ظريف وبالفريق الكامل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونأمل أن تواصل بعثة الأمم المتحدة تعاونها الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما يسهم اسهاما كبيرا في تحقيق السلام الدائم والمصالحة الحقيقية في كوسوفو.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. وأرحب بحضور رئيس وزراء صربيا، دولة السيد إيفيتسا داتيتش، في جلسة اليوم. كما استمعت بعناية إلى البيان الذي أدلى به السيد ثاتشي.

إن الصين تعتقد دائما أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو أساس قانوني هام لحل مسألة كوسوفو. وينبغي بذل الجهود الرامية إلى حل هذه المسألة في إطار ذلك القرار. والأمر متروك للطرفين بغية التوصل إلى تسوية مقبولة على نحو متبادل من خلال الحوار والتفاوض. وينبغي احترام سيادة صربيا ووحدة أراضيها احتراما كاملا.

وترحب الصين بجولات الحوار السياسي التي جرت مؤخرا على مستوى رفيع بين بلغراد وبريشتينا وما أسفر عنها من نتائج إيجابية. ونحن نشجع الطرفين على مواصلة المضي قدما بالحوار الواقعي والبنّاء في جهد لإيجاد حل طويل الأجل لمسألة كوسوفو من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة البلقان وأوروبا بوجه عام.

إن الوضع الأمني في كوسوفو لا يزال هادئا، ولكن الجزء الشمالي من كوسوفو لا يزال متوترا. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا تجاه ذلك. ويجب أن تتخذ الأطراف المعنية الإجراءات الآيلة إلى توفير الحماية الفعالة للحقوق المشروعة لمختلف المجموعات العرقية في كوسوفو، واعتماد نهج حكيم،

والتمسك بالحوار لحل خلافاتها. والمهم تجنب أي إجراءات قد تؤدي إلى تعقيد الوضع الحالي وتصعيده.

وتشيد الصين بالعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بقيادة الممثل الخاص للأمين العام. ونحن نؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ ولاية المجلس. ونأمل من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو أن تعزز التعاون والتنسيق بينها، وتعمل على نحو تآزري كي تضطلع بدور نشط وبنّاء في تيسير التوصل إلى حل لمسألة كوسوفو.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أرحب بدولة السيد إيفيتسا داتيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، ودولة السيد هاشم ثاتشي، رئيس وزراء كوسوفو. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على عرض تقرير الأمين العام (S/2013/254) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

إنّ التطورات التي يمكنوصفها بالتاريخية حدثت منذ المناقشة الأخيرة لمجلس الأمن التي تركّزت على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (انظر S/PV,6939). ففي ١٩ نيسان/أبريل، وبعد الجولة العاشرة من المحادثات، تمّ التوصل على مستوى رفيع من الالتزام السياسي إلى أول اتفاق مبدئي يحكم تطبيع العلاقات برعاية الاتحاد الأوروبي. ويشكل هذا الاتفاق تطورا بارزا نحو المصالحة بين البلدين اللذين يتشاركان ماضيا مؤلما اتّسم بفظائع الحرب. وشأن القادة السابقين للبلدان الأخرى في المنطقة، استطاع قادة صربيا وكوسوفو التصرف مستندين بشكل أساسي إلى التزام شعبيهما بالانضمام إلى الأسرة الأوروبيّة.

ولا يمكن للكسمبرغ إلاّ أن ترحب بالرؤية السياسية والقيادة اللتين أظهرهما رئيسا وزراء صربيا وكوسوفو. ولكسمبرغ، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، ترحب أيضا بالدور الذي يؤديه الاتحاد، ولا سيما الالتزام الشخصي والجهود البارزة للممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة كاثرين آشتون، التي استطاعت تيسير وقيادة مفاوضات حسّاسة وصعبة.

وباعتماد حكومتَي صربيا وكوسوفو في أواخر أيار/مايو خطة تنفيذ بنود الاتفاق التاريخي المؤرخ في ١٩ نيسان/أبريل، أكّدتا رغبتهما في تطبيع علاقاتهما، بغية تحقيق منظورهما الأوروبي. والمفاوضات جارية الآن في بروكسل بشأن التفاصيل التطبيقية للتنفيذ. وتشجّع لكسمبرغ كلا الطرفين على مواصلة التمسك بروح التسوية لبلوغ النتائج الملموسة والملحوظة في تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، حتى قبل اجتماع المجلس الأوروبي في بروكسل في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه.

إن بلدي مستعد لمواصلة دعم جهود البلدين وقادتهما لتحقيق هدفهما المشترَك. وتبقى لكسمبرغ ملتزمة التزاما قويا بالاستقرار وتعزيز سيادة القانون والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في كوسوفو، عبْر مشاركتها في القوة الأمنية وفي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون هناك، وعبْر برنامج مكثف للتعاون الثنائي.

ويذكر الأمين العام في تقريره (S/2013/254) أنّ الحالة بقيت هادئة عموما، ولكن مع توتّرات عابرة في المناطق المتعددة الأعراق كما في شمال ميتروفيتشا. وقد تجاوبت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والقوة الأمنية هناك، بالتعاون الوثيق مع شرطة كوسوفو، بتكثيف دورياتها المنتظمة وتعزيز التدابير الوقائية الأخرى في القطاع.

كما أننا نُشيد بجهود سلطات كوسوفو، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، لتشكيل وحدة شرطة متعددة الأعراق، تتولّى المسؤولية عن حماية المواقع الدينية والتاريخية. وستؤدي هذه الوحدة دورا رئيسيا

في منع تكرار تخريب المواقع الأرثوذكسية الصربية الذي جرى في كانون الثاني/يناير.

ختاما، أود أن أؤكد إيمان لكسمبرغ العميق برؤية مستقبلَي كوسوفو وصربيا بصفتهما جزءا من منظور أوروبي نهائي. فقد قُطِع شوط طويل نحو السلام والاستقرار منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عام ١٩٩٩. ولذلك هذا ما يجب أن يستمر.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية، والسيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم تقي، رئيس وزراء كوسوفو، على بيانيهما.

إنّ مجلس الأمن يجتمع للمرة الأولى منذ تحقيق الاتفاق التاريخي بين صربيا وكوسوفو برعاية الاتحاد الأوروبي في ١٩ نيسان/أبريل. وهذا الاتفاق يرسي الأسس لعلاقات طبيعية تُسهم في الاستقرار الإقليمي، وتمكن الشعبين من التطلّع إلى مستقبلهما وتنمية بلديهما وآفاقهما الأوروبية. ونحن نحيِّي سلطات صربيا وكوسوفو، ولا سيما رئيسي الوزراء، اللذين ظلاّ ملتزمَين شخصيا بتلك الممارسة الصعبة، على تصميمهما وشجاعتهما. فبياناهما أمام المجلس اليوم يشكلان دليلا جديدا على روح التعاون لديهما. وإننا ندعوهما إلى ضمان التنفيذ السريع للاتفاق، عملا بخريطة الطريق المؤرخة في ٢٢ أيار/مايو.

ويجب على صربيا أن تُفكك بثبات الهياكل السيادية الموازية التي تحتفظ بها في الشمال تنفيذا لالتزامها. وعلى كوسوفو بدورها أن تزوِّد المجتمع المستقبلي لمناطق الأكثرية الصربية بحكم ذاتي حقيقي، كما ورد في اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، بغية طمأنة السكان الصربيين الشماليين، وتمكينهم من إيجاد مكان دائم لهم في كوسوفو.

وبصفة عامة، من الواضح أنه من المهم ضمان حماية حقوق الفئات المختلفة في جميع أنحاء البلاد، وبخاصة فيما يتعلق بتراثها الثقافي والديني. فعلى الطرفين أن يسعيا إلى أن يجريا بنجاح الانتخابات البلدية المقررة في الخريف، بالتعاضد مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما يتعيّن تنفيذ الاتفاقات المبرَمة سابقا تنفيذا كاملا.

وإذا استوفيت الشروط المحددة في اجتماعات كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٢، يمكن التوصل بحلول نهاية حزيران/يونيه إلى مراحل بارزة جديدة بشأن مسارات البلدين نحو أوروبا – بما يشمل إطلاق المفاوضات مع صربيا بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واتفاق استقرار وانتساب مع كوسوفو.

إنّ على المجتمع الدولي أن يقدِّر هذه التطورات الإيجابية ويطوي صفحات العهد الماضي. فأغلبية الدول الأعضاء في المنظمة تعترف الآن بأن كوسوفو تجسِّد حقيقة دولة تطمح إلى علاقات طيبة مع جيرانها واندماج سلمي في منطقتها وإيجاد مكانتها الملائمة في المجتمع الدولي.

وإذ يعدِّل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجودها في الميدان، فإننا نشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أن تفعل الشيء نفسه، بهدف تعزيز السلوك السلمي، بالتعاون مع سلطات كوسوفو، مع تفادي التأثير غير المبرَّر من المؤيدين للوضع الراهن. وفي هذا السياق، أود أن أشكر الممثل الخاص والأطراف الفاعلة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جهودهم.

ومن المهم أيضا أن تتعاون سلطات كوسوفو بفعالية مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد زبوغار، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، فيما هما يقومان بعمل حيوي لتنفيذ الاتفاقات الحوارية بين بلغراد وبريشتينا، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة والإفلات من العقاب على أفظع الجرائم، بما يشمل الاتجار المدَّعى بالأعضاء. وعلى جميع الأطراف أن تحترم حرية تنقل القوات والأفراد المنتشرين في

إطار القوة الأمنية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون هناك.

وتبقى فرنسا ملتزمة بحقيقة كوسوفو سيدة وهادئة وديمقراطية ومتعددة الأعراق، تعيش في سلام مع جيرانها. وهي تعتقد أنّ صربيا يجب أن تصبح أحد أركان الاستقرار في البلقان. وقد أصبحنا اليوم أقرب إلى تحقيق هذين الهدفين.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام، السد فريد ظريف، على عرض تقرير الأمين العام (S/2013/254) بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نرحب بمشاركة رئيس وزراء صربيا، دولة السيد إيفيتسا داتشيتش، ونشكره كما نشكر السيد تقي على بيانيهما.

إنّ موقف أذربيجان حيال سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وعدم الاعتراف بإعلان كوسوفو الأحادي الجانب عن الاستقلال، يبقى على حاله. كما يبقى القرار ١٢٤٤(١٩٩٩) الأساس القانوني الدولي المُلزم لتحقيق تسوية شاملة للعملية والمفاوضات السياسية.

وأذربيجان ترحب بالتقدم المحرَز في اجتماع الطرفين في بروكسل في ١٩ نيسان/أبريل، بتيسير من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين آشتون، حيث توصلا إلى اتفاق تاريخي بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات. ونحن نشجع كلا الجانبين على مواصلة الالتزام بالتوصل إلى اتفاق على المسائل الخلافية عبْر حلول مقبولة لديهما معا. لا غِنى عن ذلك لأمن المنطقة واستقرارها ورفاهها.

إنّ أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ذات أهمية بالغة.

إن استمرار تعاون بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع جميع اصحاب المصلحة الاخرين لتعزيز آفاق النجاح في الحوار السياسي امر يجدر الثناء عليه. وعلى البعثة أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي لكفالة تنسيق جميع الجهود الدولية بشأن اطار موقف حياد البعثة، على النحو المتوخى في القرار ١٢٤٤(١٩٩٩).

ويشكل الهدوء العام الملتزم به في الحالة الامنية الشاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطورا موضع ترحيب. ومع ذلك، شكلت حوادث العنف المتكررة في شمال ميتروفيتشا استثناءات للبيئة الامنية العامة. ومن الضروري التحقيق في تلك الحوادث على النحو الواجب.

وابدت العودة الطوعية للمشردين داخليا إلى كوسوفو مرة اخرى بعض بوادر التحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشيد بجهود مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في رصد العملية وتنفيذ السياسات اللازمة صوب تسهيل عودة المشردين داخليا. ونتفق مع الامين العام على أن تعزيز المصالحة وزيادة الثقة فيما بين الطوائف في كوسوفو يماثلان في الاهمية تحقيق النجاح في العملية السياسية. ولذلك، ينبغي التأكيد مرة اخرى على أن المحافظة على التنوع الثقافي الغني في المنطقة والتراث الروحي على اساس التسامح العرقي والديني امر لا غنى عنه.

وفي الختام، اود أن اشيد ببعثة الأمم المتحدة، بقيادة السيد ظريف، على جهودها والدور الهام الذي اضطلعت به في صون السلام والاستقرار في كوسوفو وفي المنطق باسرها.

السيد مانزي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): اشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. واشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على احاطته الاعلامية. وارحب بالسيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا وبالسيد هاشم ثاتشي وزراء كوسوفو. ونرحب بوجودهما هنا اليوم وببيانيهما.

ويبرز تقرير الامين العام (S/2013/254) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التحديات الماثلة امام وجود

البعثة وتوفير الامن على المدى الطويل في كوسوفو، ولكن التقرير يبرز أيضا الاتفاق بين بلغراد وبريشتينا. وترحب رواندا بهذا الاتفاق التاريخي الذي ينظم تطبيع العلاقات، وجرى التوصل اليه في الاطار الذي يسره الاتحاد الاوروبي. واثبتت صربيا وكوسوفو أن كلتاهما يمكن أن تركزا على المستقبل بدلا من البقاء في عالقتين في شباك الماضي.

والواقع أن رواندا ترى أن من المصلحة المشتركة لكلا البلدين أن يغلقا ذلك الفصل المظلم من تاريخهما وان يواصلا اجراء مفاوضات جدية. واقدر تقديرا كبيرا الدور الذي يضطلع به الاتحاد الاوروبي، وبخاصة جهوده المستمرة للمحافظة على زخم الحوار السلمي بين البلدين. وهو يتجلى لنا في الانخراط الفعال والمحنك والمستمر للممثلة السامية للاتحاد الاوروبي، التي رعت تلك المفاوضات الحساسة والدقيقة صوب التوصل إلى اتفاق تاريخي. وتؤمن رواند ايمانا جازما بانه بالحوار يمكن للتطبيع الطويل الامد والعلاقات بين بلغراد وبريشتينا أن تزدهر على نحو ذي مغزى. وتشكل الخطوة التي اتخذها الطرفان معلما بارزا في تاريخهما، وينبغي الا تكون هناك عودة إلى الوراء. ولذلك نناشد كلا الجانبين المحافظة على قنوات مفتوحة للاتصال واشراك جميع اصحاب المصلحة اثناء مضي العملية قدما نحو التطبيع الكامل.

وتشير تلك الخطوة الهامة من جانب كلا الزعيمين إلى انهما يتطلعان إلى مستقبل افضل لبلديهما. ونناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل للطرفين خلال رحلتهما نحو تنفيذ هذا الاتفاق. وستشكل استجابة المجلس بصوت واحد دعما لهذا الاتفاق اسهاما رئيسيا في تحويل الاتفاق إلى واقع وتنفيذه، ولكن بطبيعة الحال ينبغي للطرفين أن يواصلا ابداء ارادتهما السياسية ورغبتهما الصادقة في مواصلة الحوار الذي سيحقق السلام الدائم.

وبالنسبة للحالة الامنية، يشعر وفد بلدي بالقلق حيال التوترات السائدة في كوسوفو. ونناشد القادة، بالتعاون من الوجود الدولي، اشراك قادة الراي في الطوائف المعنية في ايجاد حل سلمي لأسباب هذا التوتر. ونشيد بالتعاون المستمر بشأن مشاريع التراث الثقافي. وبالرغم من حوادث العنف الاخيرة الناجمة من اعمال بعض المتطرفين، فان رواندا لا تزال تشعر بالتفاؤل بان بإمكان كوسوفو وصربيا أن تحلا خلافاتهما في نهاية المطاف.

واشيد بالتعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الاوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في مجال سيادة القانون وبتعاون بعثة الأمم المتحدة الفني مع وزيري العدل والشؤون الداخلية. وعلى وجه الخصوص، نثني على الجهود التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الاوروبي في الرصد وتقديم المشورة لقطاع سيادة القانون.

وفيما يتعلق بحقوق الانسان، تشدد رواندا على أن من الاهمية بمكان حماية حقوق الانسان للأقليات. فحماية قيمها الدينية باعتبارها تراثا ثقافيا امر بالغ الاهمية لاستقرار كوسوفو والمنطقة. وترحب رواندا بإنشاء الوحدة المتخصصة لحماية التراث الثقافي والمواقع الدينية.

ويرحب وفد بلدي بصياغة استراتيجية وخطة عمل كوسوفو لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والامن.

واشيد بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة. ونناشد المجتمع الدولي مواصلة التزامه بزيادة مساعدته إلى الطرفين من اجل تحقيق السلام الدائم. ومع ذلك لا نزال على اقتناع بان مهمة بناء كوسوفو وصربيا المستقرتين والمزدهرتين هي المسؤولية الرئيسية لكلا البلدين بالذات. ولذلك نناشد البلدين تعزيز تعاونهما مع بعثة الأمم المتحدة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشدد على أن تحقيق السلام في كوسوفو يظل في ايدي كلا البلدين، كوسوفو وصربيا، بالذات. وبالتالي يناشد وفد بلدي كلا الجانبين

الاستمرار بنفس روح الاصرار والتوافق في تنفيذ الاتفاق التاريخي وتحويله إلى واقع.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الامريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة ترحيبا حارا بعودة رئيس الوزراء داتشيتش ورئيس الوزراء ثاتشي إلى المجلس وتهنئهما على التوصل إلى اتفاق ١٩ نيسان/ابريل التاريخي بشأن مبادئ تطبيع العلاقات. ونشيد بالاتحاد الاوروبي، وبخاصة الممثلة السامية آشتون، على انخراطهما المستمر وقيادتهما بشأن هذه المسألة الهامة.

ويؤدي اتفاق ١٩ نيسان/ابريل التاريخي إلى تعزيز مستقبل كوسوفو وصربيا باعتبارهما ديمقراطيتين يقومان على اساس سيادة القانون واحترام حقوق الانسان بوصفهما جارين في طريقهما نحو الاندماج الاوروبي. وتثني الولايات المتحدة على كلتا الحكومتين على جرأتهما السياسية والتزامهما باتخاذ قرارات صعبة لبلوغ هذه المرحلة الهامة، التي تنطوي على امكانية تعزيز الاستقرار بشكل كبير في المنطقة. ونرحب باتفاق رئيسي الوزراء بشأن خطة التنفيذ المشتركة والجدول الزمني، ونتطلع إلى التنفيذ الحسن التوقيت والكامل للاتفاق.

وسيكون من الاهمية بمكان لكلتا الحكومتين أن تتعاونا مع بعثة الاتحاد الاوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو والشركاء الاخرين بغية تعزيز التنفيذ وكفالة السلامة والامن خلال المرحلة الانتقالية. ونشجع الهيئتين التشريعيتين في صربيا وكوسوفو على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لدعم هذا الاتفاق.

ويوفر الاتفاق حلا دائما لشمال كوسوفو داخل الاطار القانوني والمؤسسي لكوسوفو، وهو يؤكد مجددا على الحكم الذاتي المحلي البعيد المدى للأقلية الصربية وللطوائف الأخرى التي تعيش في الشمال. وسيكون اجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة ومنظمة في خريف هذا العام خطوة اساسية على هذا المسار، ونحن نشيد بمنظمة الامن والتعاون في اوروبا على عملها مع حكومة كوسوفو لتيسير هذه العملية الانتخابية.

ولكننا، في الوقت نفسه، نشعر بالقلق حيال التهديدات بأعمال العنف والخطاب غير المسؤول من المتشددين الذين لديهم مصلحة شخصية في استمرار الوضع الراهن. ونناشد كلتا الحكومتين شرح الاتفاق وفوائده لمواطنيهما. ونامل أن يحيط المقيمون في شمال كوسوفو علما بمناشدة رئيس الوزراء داتشيتش قبول الاتفاق ودعمه، ونحن نرحب بتأكيدات الرئيسة يحي آغا ورئيس الوزراء ثاتشي على أن حقوق جميع المواطنين ستحظى بالحماية. ونشيد بالتقدم المتميز الذي احرز، بما في ذلك في اصلاح قطاع العدالة والاقتصاد.

ويمثل القانون الجنائي الجديد والقانون الجديد للإجراءات الجنائية وإعادة هيكلة المحاكم خطوات كبيرة إلى الأمام. واتفاق الاستعداد الائتماني لكوسوفو مع صندوق النقد الدولي يفي بمقاييس الأداء، كما وافق المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير للتو على استراتيجيته القُطرية لكوسوفو.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن أكثر من نصف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعترف الآن بكوسوفو.

والولايات المتحدة تقف بجانب كوسوفو بوصفها شريكة وصديقة وتتطلع إلى تعميق شراكتنا في السنوات المقبلة. وصربيا أيضا شريكة قديمة للولايات المتحدة ونرحب بالبعثة التجارية المثمرة التي قادها رئيس الوزراء داتشيتش إلى الولايات المتحدة في أيار/مايو.

وبحل الخلافات السياسية من خلال الحوار والحلول التوفيقية، ضربت كوسوفو وصربيا بشكل جماعي مثالا بناء وجديرا بالذكر للمنطقة. ونتطلع إلى استمرار تقدم البلدين ومجتمعيهما على طريق الإصلاحات وتعزيز النمو الاقتصادي.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد دعمنا القوي للجهود المشكورة التي تبذلها كوسوفو وصربيا بهدف تعزيز تعاونهما الذي لا يزال الطريق الأمثل للسلام والازدهار.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير أستراليا للممثل الخاص ظريف للعرض الذي قدمه في هذا الصباح ولجهوده المتواصلة وجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وأرحب أيضا برئيس الوزراء ثاتشي ورئيس الوزراء داتشيتش وأشكرهما على بيانيهما.

ونرحب بأول اتفاق بين صربيا وكوسوفو بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات، والذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في ١٩ نيسان/أبريل ثم وافقت عليه حكومة صربيا وبرلمان كوسوفو موافقة كاملة في ٢٢ نيسان/إبريل. ونحن ننضم إلى الآخرين في تهنئة الطرفين على القيادة السياسية القوية والرؤية البعيدة النظر التي أظهراها في التوصل إلى ذلك المعلم التاريخي الذي يسمح أيضا للبلدين، من بين عناصر مهمة أخرى، بتحقيق تقدم نحو الاندماج في أوروبا. وأود أيضا أن أنوه بالدور البناء والدينامي الذي قامت به الممثلة السامية أشتون على مدى فترة أربعة أشهر حاسمة لتوجيه المفاوضات الصعبة إلى خاتمتها الناجحة. ومن الضروري أن ينفذ الطرفان النقاط الـ ١٥ في الاتفاق تنفيذا كاملا وبما يتماشى مع الجداول الزمنية المتفق عليها.

ولا يمكن إيجاد حل عملي للوضع في كوسوفو دون معالجة مشاعر القلق التي عبر عنها الصرب المقيمون في شمال كوسوفو. ويمكن أن يضمن استمرار الحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا والصرب في شمال كوسوفو مراعاة عملية التنفيذ لشواغلهم واهتماماتهم. وستكون الانتخابات المحلية التي ستُجرى في البلديات في شمال كوسوفو في وقت لاحق من هذا العام بتيسير من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اختبارا هاما لمدى وجود إحساس حقيقي لدى الصرب المقيمين في شمال كوسوفو بالاندماج السياسي. كما أن ضمان أن تصبح الهياكل الأمنية في شمال كوسوفو جزءا من إطار متسق داخل كوسوفو سيكون خطوة حاسمة نحو إيجاد حل طويل الأجل للوضع.

والأمن وسيادة القانون ووجود إطار قوي لحقوق الإنسان عناصر أساسية في أي حل مستدام وطويل الأجل للوضع في كوسوفو. ومما يثلج صدر أستراليا أن الحالة الأمنية على أرض الواقع ظلت بوجه عام هادئة نسبيا طوال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام (S/2013/254)، لكننا نأسف لوقوع حوادث في المناطق المختلطة عرقيا في شمال كوسوفو. والهجمات على مكاتب الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني تثير القلق بشكل خاص وتمثل تهديدا لجهود الحوار والوساطة. ونثني على التعاون الوثيق بين شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة كوسوفو في التصدي لهذه التحديات.

ونرحب بالخطوات التي اتخذها برلمان كوسوفو لتعزيز سيادة القانون والحد من الفساد. وتقوم شرطة كوسوفو بعمل بالغ الأهمية لمكافحة الجريمة المنظمة والتدفقات الدولية للمخدرات. ويسهم ذلك في تعزيز القانون والنظام ليس في كوسوفو وحدها، بل في المنطقة على نطاق أوسع.

وأستراليا تدين أعمال التخريب وتدنيس الأماكن ذات الأهمية الثقافية أو الدينية. وفي هذا الصدد، نثني على إنشاء وحدة متخصصة في شرطة كوسوفو لحماية التراث الثقافي والمواقع الدينية. وننوه بالجهود المتواصلة المبذولة لتعزيز أطر الحماية في كوسوفو للأقليات الدينية والاجتماعية والعرقية. وتواصل أستراليا تشجيع عودة المشردين داخليا على نحو آمن وبصورة قابلة للاستمرار.

وقد تم إحراز تقدم كبير على مدى الأشهر الأربعة الماضية، ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الأطراف في العمل من أجل

استقرار كوسوفو وازدهارها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يظل منخرطا عن كثب لتشجيع ورصد التنفيذ الأمين للاتفاقات التي تم التوصل إليها على الصعيد السياسي ومواصلة دعم الحوار السياسي الجاري بين بلغراد وبريشتينا ومع المجتمعات المحلية من أجل مستقبل أفضل لجميع سكان صربيا وكوسوفو.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص فريد ظريف على إحاطته الإعلامية الهامة. ونشكر رئيس الوزراء إيفيتسا داتشيتش ورئيس الوزراء هاشم ثاتشي على بيانيهما القاطعين.

ونرحب باتفاق السلام والتطبيع الذي وقعته صربيا وكوسوفو في ١٩ نيسان/أبريل من هذا العام. وهو اتفاق تاريخي حقا. وقد أكد رئيسا الوزراء أن هذه لحظة تاريخية للبلدين لتحسين العلاقات وإقامة علاقات حسن جوار. وأظهر القادة من الجانبين الشجاعة والبصيرة للتواصل واستكشاف أرضية مشتركة ولتقديم التنازلات اللازمة. وقد نجحوا على الرغم من كل الصعاب وضعف احتمالات النجاح. ونحن نهنئهم وشعبي البلدين على إنجازهم الذي من شأنه أن يؤذن ببزوغ فجر جديد في المنطقة.

ونقدر الممثلة السامية كاثرين أشتون لوساطتها الماهرة التي جعلت التوصل إلى الاتفاق أمرا ممكنا. ونثني على الاتحاد الأوروبي لالتزامه الراسخ بالسلام في البلقان.

والتوقيع على الاتفاق يزيد من احتمالات تحقيق المصالحة بين بلغراد وبريشتينا ويعزز السلام في المنطقة. وهو ينطوي على إمكانية لإنقاذ الأجيال المقبلة من الصرب والكوسوفيين من ويلات الصراع. وهو فرصة للمنطقة لتجاوز قصص وواقع أعمال التطهير العرقي.

وتصديق برلماني صربيا وكوسوفو على الاتفاق يظهر الرغبة الجماعية لشعبي الجانبين من أجل حل القضايا العالقة والانتقال نحو مستقبل أوروبي مشترك. ونحن نثني على التعهد بألا يعرقل أي من الطرفين مسار الطرف الآخر نحو تحقيق التكامل مع الاتحاد الأوروبي. وتنفيذ الاتفاق لا يقل أهمية عن توقيعه. ونحث الجانبين على وضع ترتيبات لتنفيذ الاتفاق. وينبغي ألا يثنيهم عن ذلك أولئك الذين يسعون إلى عرقلة مسار السلام.

ومن المهم أن يحشد القادة الدعم للاتفاق في أوساط مجتمعاتهم المحلية وبين أنصارهم. وإجراء الانتخابات في شمال كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وإدماج الصرب في التيار الوطني العام هما من المعايير الهامة. ومرور الزمن كفيل بأن يطمس الانقسامات والحواجز العرقية.

ويسعدنا أن نعلم بأن الوضع في كوسوفو هادئ عموما. وينبغي استخدام هذه الفرصة للسماح بازدهار السلام والاستقرار، ولكن ينبغي لنا أيضا الالتفات إلى تحذيرات الممثل الخاص ظريف ورئيس الوزراء داتشيتش من أن الاستقرار في كوسوفو لا يزال هشا.

وبالتالي سيكون من المهم للغاية، في مرحلة التنفيذ وجود تنسيق وثيق بين منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبعثة الأمم المتحدة، تحت القيادة الفعالة للممثل الخاص ظريف، لها دور رئيسي خاص في ذلك. ونأمل أن تستمر قيادة البلدين في إيجاد حلول لجميع المشاكل العالقة والابتعاد بشعبيهما عن إرث الصراع وباتجاه التعاون. ومن شأن التقارب أن يولد روابط جديدة بين البلدين الجارين. والاتفاق يوفر أيضا أرضية جديدة للمجلس لتضييق هوة الخلافات بشأن كوسوفو.

لقد اعترفت باكستان بدولة كوسوفو في العام الماضي. ونأمل صادقين أن ينمو شعب كوسوفو ويزدهر في بيئة مستقرة فيما يعيد بناء دولته لجعلها دولة ذات كيان موحد قادرة على أداء وظائفها. وتتمنى باكستان الخير للدولتين.

وهذه لحظة تاريخية، يجب أن يغتنمها الجميع، وفي مقدمتهم صربيا وكوسوفو.

السيد تشوركين (روسيا) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام على تقديم تقرير الأمين العام (S/2013/254) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب بمشاركة رئيس وزراء صربيا، السيد داتشيتش في هذا الاجتماع. ونشاطره تقييمه.

لقد استمعنا بعناية إلى السيد داتشيتش. ونحن نتوقع أن تؤدي النتائج التي تحققت خلال الحوار بين بلغراد وبريشتينا الذي أجري بوساطة من الاتحاد الأوروبي إلى تحسن حقيقي في حالة السكان الصرب في كوسوفو. ونحن ندعم جهود صربيا في هذه العملية المعقدة جدا. إن مطالب الحصول على ضمانات لحياة طبيعية في المحافظة لها ما يبررها تماما. يتناول الحوار فقط بضعة جوانب من تطبيع العلاقات بين صربيا والإقليم وليس له تأثير على مسألة وضع كوسوفو، التي لا تزال مفتوحة.

يظل الأساس القانوني الوحيد للتوصل إلى تسوية لهذه القضية هو القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويبقى المجلس الهيئة الوحيدة التي لها سلطة اتخاذ القرارات ذات الصلة. لا ينبغي للمجتمع الدولي و – أولا، وقبل كل شيء – الأمم المتحدة التقليل من الاهتمام المنصب على الأحداث في كوسوفو. لم ينهي اتفاق بلغراد وبريشتينا المشاكل الرئيسة في المحافظة. علاوة على ذلك، تبقى المرحلة الأكثر صعوبة – هي التنفيذ العملي للاتفاق. ونحن نعتقد أنه يجب على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تقحم نفسها بنشاط في هذه العملية. ما لا يجب أن يغيب عن الأنظار هو كل الجوانب الأخرى من الولاية الممنوحة لبعثة الأمم المتحدة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والتي يجب أن تنفذ بالكامل. يمثل وجود الأمم المتحدة إمكانات كبيرة لحل المسائل الموجودة في مجالات مثل سيادة القانون، وحماية الأقليات، وإجراء الحوار بين الطوائف، وبطبيعة الحال، حماية المواقع الأرثوذكسية. فلهذا السبب، نحن ضد التخفيض في ولاية بعثة الأمم المتحدة؛ ولكونها تواجه الكثير من المشاكل، هناك حاجة لتوسيع العنصر السياسي للبعثة.

يظل الوضع في المحافظة، خاصة في الشمال، متوترا. وذلك يتجلى في تقرير الأمين العام، مع تزايد في حالات انفجار القنابل في المناطق مختلطة السكان في الشمال وزيادة في الحوادث ذات الدوافع العرقية في غرب كوسوفو. جدير بالملاحظة أيضا الرسالة التي وزعت على مجلس الأمن من قبل رئيس قسم الصرب في كوسوفو وميتوهيا فيما يتعلق بالمستوى المتدني لعودة المشردين داخليا في كوسوفو. وللأسف، فإن العديد من حالات طرح ممتلكات صرب كوسوفو للبيع ونزوحهم القسري خارج المحافظة لا تزال تلقي القليل من الاهتمام. كل هذا يشهد على مشاكل خطيرة في مجال التسامح بين الأعراق. إن حجم الجيوب الصربية الرئيسية يتناقص تدريجيا. والصغرى منها في سبيلها إلى الزوال.

يمكن إدراك التوترات المتعلقة بالكنائس والمقابر الأرثوذكسية من حقيقة أنه في بداية العام كانت هناك موجة من التخريب. وكان هنالك أيضا وضعا غير مقبول حول الموقع التراثي العالمي لدير فيسوكي ديتشاني الأرثوذكسي الصربي. الاستخفاف الذي تبديه السلطات المحلية بالقوانين التي تم تمريرها لاحترام حقوق الأقليات القومية والحفاظ على التراث الثقافي الصربي هو أمر واضح. أثبتت الرسائل الموجهة إلى بريشتينا بشأن عدم مقبولية كل هذا، إنها غير كافية لاستعادة حقيقية للنظام في المحافظة. ستكون هناك حاجة إلى جهود طويلة ومستمرة من جانب المجتمع الدولي. ومما يثير القلق هنا، خطط الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لخفض بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون وبعثات قوة كوسوفو النشطة في المحافظة على أساس قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ونشعر بالقلق إزاء الافتقار التام إلى المعلومات بشأن سير التحقيقات من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في مزاعم من قبل المقرِّر الخاص لمجلس أوروبا، السيد مارتي، بشأن الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو. لقد تم تعيين فرقة تحقيق المدعي العام وليمسون الخاصة في يناير كانون الثاني ٢٠١١. لقد اكتملت كل القوة العاملة بالفرقة منذ بداية العام الماضي، ومن المفترض أن تكون قد حققت نتائج حقيقية.

إن استقرار كوسوفو لايزال بعيد المنال. وحل المشاكل في المحافظة، الجاري منها وطويل المدى، لا يتأتى إلا بوسائل سياسية محضة. ونحن نتوقع أن كامل الوجود الدولي سيخضع دونما انحراف لأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد كبا يدو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على تقديم التقرير الفصلي للأمين العام (S/2013/254) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر ممثلي صربيا وكوسوفو على بيانيهما الهامين.

يشكل الاتفاق الذي وقع في ١٩ ابريل بين كوسوفو وصربيا خطوة تاريخية حاسمة على طريق تطبيع العلاقات بينهما. بعد مرور أربعة عشر عاما على انتهاء النزاع وبعد خمس سنوات من الاستقلال الذي أعلنته كوسوفو، أخيرا وقعت الأطراف، وبعد أشهر من المفاوضات الصعبة، بالأحرف الأولى على هذا الاتفاق من أجل وضع حد للصراع في كوسوفو وفتح آفاق جديدة لكلتا الدولتين. يمنح الاتفاق الذي وقع قدرا كبيرا من الحكم الذاتي للبلديات الصربية في شمال كوسوفو ويعطي حكومة كوسوفو سلطات على جميع أراضيها، الأمر الذي يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام نحو تعريف قائم على توافق الآراء للوضع النهائي لكوسوفو.

يثني بلدي على الشجاعة السياسية التي أبداها الطرفان في التغلب على الاستياء والعداء من قبل البعض من جماهيرهما، والذي كان يخشى أن الاتفاق قد يضحي بمصالحه لصالح تسوية معقولة. نحن نحث الأطراف إلى تنفيذ ما دعت إليه اللجنة عن طريق ”أول اتفاق على المبادئ يحكم تطبيع العلاقات“ بسرعة، بغية تحقيق فعالية تنفيذها. ونحن نعتقد أن المهمة الأولى للجنة يجب أن تكون اقتراح إصلاحات قضائية من أجل مواءمة التشريعات مع نقاط الاتفاق الـ ١٥.

تحث توغو كذلك الطرفين على مواصلة الحوار بشأن المسائل العالقة المتبقية، لا سيما المسائل المتعلقة بأولئك الذين اختفوا أو الذين أجبروا على النزوح، وحقوق الملكية وإدماج صرب كوسوفو في المؤسسات المركزية. وعلاوة على ذلك، نحن نرحب بالتقدم المحرز في مجالات أخرى من الحوار، لا سيما تبادل ضباط الاتصال، الذي ينبغي، كما أكد في تقرير الأمين العام، أن يعزز التواصل بين الطرفين والاتفاق المؤقت على مسائل الجمارك والضرائب.

هنالك خطر يتمثل في أن التطبيع الجاري في العلاقات بين صربيا وكوسوفو قد لا يحقق غرضه إن لم يتم إشراك الناس أصحاب الشأن الأساسيين، صرب شمال كوسوفو على وجه التحديد، في ديناميكية جديدة. إن المظاهرات العديدة التي نظمها الجمهور قبل وبعد التوقيع على الاتفاق للتعبير عن عدائه لأي اتصال مع كوسوفو والمطالب التي طرحها الممثلون مطالبين بإجراء استفتاء في صربيا على اتفاق بروكسل هي مصدر رئيسي للقلق. هذا هو السبب وراء حث توغو لصربيا وكوسوفو على اتخاذ الخطوات اللازمة لشرح أساس الاتفاق والمزايا النسبية التي يتيحها لمختلف الطوائف.

نحن نشجع الصرب في شمال كوسوفو الذين يعتقدون أن مخاوفهم لم تؤخذ في الاعتبار بشكل كاف على الانضمام بشكل كامل إلى عملية التطبيع ولعب دور في الانتخابات المحلية التي ستجري في البلديات المجاورة. بفعل ذلك، سيكون بمقدورهم تشكيل رابطة للبلديات، والتي سوف

تكون مسؤولة عن إدارة دوائرهم الانتخابية البلدية، وفقا لاتفاق ١٩ أبريل.

يود بلدي أن يرحب بحقيقة أن الوضع الأمني قد ظل مستقرا في كوسوفو خلال الفترة المعنية، على الرغم من التوتر الذي لوحظ في المناطق المختلطة في شمال كوسوفو. ونحن أيضا قلقون بِشأن الحوادث التي انطوت على استخدام الأسلحة النارية والمتفجرات التي طالت المدنيين وأفراد قوات الأمن في كوسوفو على حد سواء. نحث شرطة كوسوفو على مواصلة جهودها للتحقيق في الأحداث الأخيرة التي طالت مجتمعات الأقليات، وتشويه الممتلكات، وأعمال التخريب ضد المواقع الدينية، وتدنيس المقابر وغيرها من أعمال التعصب.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب مرة أخرى عن تهاني بلدي للاتحاد الأوروبي، لا سيما الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، البارونة كاثرين أشتون، التي جعل دورها الحاسم التوقيع على اتفاق ١٩ أبريل ممكنا. ونود أيضا أن نشكر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجميع المنظمات الشريكة التي تقف مع سلطات كوسوفو في تحقيق الاستقرار في الإقليم وبناء المؤسسات الديمقراطية.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أني أعرب عن امتناني للسيد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه التقرير الفصلي الذي يعطي تقييما لتطورات الوضع في كوسوفو. خلال الفترة المعنية، أظهر الصرب وجانب كوسوفو الإرادة السياسية في روح التوافق، كما أثبتت بوضوح من خلال دورة جديدة من الحوار منذ بداية العام تحت رعاية البارونة أشتون، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.ورئيس الوزراء الصربي إيفيتشا داشيتش والسيد هاشم ثاتشي قد أكدا أمام مجلس الأمن صباح هذا اليوم التزامهما وعزمهما، ونحن نحييهما على ذلك.

والحوار قد أدى إلى إحراز تقدم مهم في مشروع الانتساب/الطائفة في البلديات الصربية في كوسوفو، مما أفضى في النهاية إلى قبول الأطراف في ١٩ نيسان/أبريل لـ ”الاتفاق الأول بشأن المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات“. وهذا اتفاق تاريخي من عدة أوجه. فهو يمثل نقطة تحول في العلاقات بين صربيا وكوسوفو، وها هو، أخيرا، يفتح مجالا حقيقيا لاندماجهما في الاتحاد الأوروبي. ومن مصلحة الطرفين والمنطقة برمتها أن تنفذ هذه الاتفاقات بالكامل.

وأحرز الطرفان تقدما، أيضا، بشأن مسائل ذات أهمية أساسية، مثل إيرادات الرسوم الجمركية والضرائب وضريبة القيمة المضافة في شمال كوسوفو، ومسألة ملفات الأراضي، والإدارة المتكاملة للمعابر الحدودية. ونأمل أن تؤدي هذه العملية إلى اتفاقات نهائية وأن تمتد لتشمل المسألة الأساسية المتعلقة بحرية تنقل الأفراد، للمساعدة في تبديد مخاوف وهواجس أولئك المعنيين. وفي هذه العملية، أبدت الأطراف شجاعة وتصميما على عدم الوقوف عند الماضي والتطلع معا إلى المستقبل. ومن جانبه، أثبت الاتحاد الأوروبي قدرته على الإسهام والمثابرة والإقناع والحفز على تحقيق انفراجة في العلاقات بين كوسوفو وصربيا.

على الصعيد الأمني، ظلت الأوضاع هادئة بشكل عام. ومع ذلك، تسود حالة من التوتر في الجزء الشرقي من كوسوفو، بسبب الحوادث التي تتضرر منها الأقليات، كالسرقة وإتلاف الممتلكات، وإحراق المساكن وشغلها بشكل غير قانوني. وما زالت مسألة حماية التراث والمواقع الدينية مثارة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة. وقرار إنشاء وحدة متخصصة في حماية التراث الثقافي والمواقع الدينية ضمن وحدة شرطة كوسوفو خطوة نرحب بها.

فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، نرحب بتعيين السيد بيرند بورشارد رئيسا لها. ولا بد أن يواصل هذا الكيان القيام بأنشطة الرصد والتدريب وإسداء المشورة في مجال سيادة القانون، وأن يعزز التعاون مع الأطراف لمكافحة الجريمة على المستوى الإقليمي.

ونحيي الأطراف على التقدم المحرز، ونشجعهم على تعزيز الزخم من خلال مواصلة العمل بروح الانفتاح والمصالحة من أجل معالجة المسائل العالقة بتكثيف جهودها والإعداد لمستقبل مشترك لأجيال الحاضر والمستقبل. ونتوجه بالتهنئة أيضا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو اللتين تواصلان الاضطلاع بدور رئيسي في تشجيع الحوار والمفاوضات بين الأطراف لإيجاد حل سياسي شامل وجامع، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد أوبارسابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2013/254) بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأرحب بالسيد إيفيتشا داتيشيتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم ثاتشي.

أود أن أبرز دور الأمم المتحدة في كوسوفو من خلال بعثتها المؤقتة في النهوض بالأمن والاستقرار وحترام حقوق الإنسان، إلى جانب تعاونها مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والتزام موقف الحياد إزاء القانون برعاية الأمم المتحدة. ونرحب بالتوقيع على ”الاتفاق الأول بشأن المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات“ في إطار الحوار الرفيع المستوى برعاية الاتحاد الأوروبي. ونثق في أن هذا الاتفاق سيركز على الحالة ويسمح بإحراز تقدم صوب إيجاد حل سياسي للمسائل العالقة من خلال التوافق والثقة والحوار. وهؤلاء في صربيا الذين يؤيدون تطبيع العلاقات يستحقون تحية خاصة. ونشجع الطرفين على مواصلة العمل وفق جدول الأعمال هذا، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وعلى تنفيذ الاتفاق بشكل صارم والتغلب على عقبات الماضي والعمل بحسن نية وبروح السلام.

وعلينا أن نواصل التركيز على الحالة الأمنية في متروفيتشا الشمالية. وهذا يتطلب عملا منسقا لضمان حل المشاكل في إطار من حسن النية وتلافي التوترات في المستقبل. والعمل المهم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يجعل من الضروري إيجاد حلول عملية ومنع التوترات وكفالة استمرار الإدارة في القيام بدورها في منع نشوب النزاع والوساطة والتيسير.

وتقلقنا الحوادث المستمرة والتوترات القائمة، وخاصة أعمال تدمير التراث الديني والثقافي، ومنع ذلك أولوية من أولويات البعثة. ونولي اهتماما خاصا لتدنيس المقابر الصربية الأرثوذكسية في كوسوفو. والأرجنتين تدين مثل هذه الأعمال وتطالب بسرعة انتهاء التحقيقات الجارية بغية معاقبة مرتكبي حوادث التخريب والتعصب الديني تلك، وتشجيع المصالحة بين الطوائف.

ولا بد لنا أن نواصل العمل لكفالة عودة النازحين وإدماجهم بشكل نهائي، وخاصة تيسير حصولهم على السكن والخدمات الأساسية والوظائف. ولا بد أيضا من التعجيل بتوثيق أحوالهم المدنية ومنع وقوع الحوادث الناجمة عن انعدام الأمن. والمساعدة الفنية التي تقدمها البعثة أساسية في هذا الشأن. ونحن ندعم البعثة إذ تعمل على تعزيز سيادة القانون، وخاصة من خلال التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والسلطات المختصة في صربيا وبريشتينا.

ختاما، أشدد على أهمية العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للنهوض بالأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد روثينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره (S/2013/254) بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كما أشكر ممثله

الخاص، السيد فريد ظريف، على عرضه لهذا التقرير وعلى جهوده الشخصية المستمرة للنهوض بالمصالحة بين طوائف كوسوفو. ونحن ممتنون كذلك للكلمات التي استمعنا إليها من الشخصيات الرفيعة المستوى الحاضرة معنا اليوم.

وعلى غرار الآخرين، نرحب بالتوقيع على ”الاتفاق الأول بشأن المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات“ الذي تم التوصل إليه في ١٩ نيسان/أبريل في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وهذه خطوة تاريخية إلى الأمام، تحمل في طياتها إمكانية تحقيق المصالحة والاستقرار والرخاء في المنطقة. إلا أن التحدي الأكبر الآن يتمثل في التأكد من تنفيذ نتائج الحوار وتجسد آثاره الإيجابية على أرض الواقع.

ونرى أن لبعثة الأمم المتحدة دورها الأساسي خلال مرحلة التنفيذ هذه. ونحن نؤيد ما ورد في التقرير من تأكيدات مؤداها أن البعثة إذ دعمت الإنجازات الإيجابية التي تم التوصل إليها عن طريق الحوار، ستركز جهودها من الآن فصاعدا على النهوض بالمصالحة بين الطوائف في كوسوفو.

لا يزال تصاعد حالات التوتر والعنف في شمال كوسوفو يقلق وفد بلدي. نلاحظ استمرار الاتجاه المقلق جدا للحوادث التي تنطوي على أجهزة متفجرة. وبالمثل، تستمر الحوادث الأمنية بالإضرار بمناطق العائدين. نقدر أن بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو والسلطات المحلية قد زادت من أنشطة دورياتها العادية وعززت التدابير الوقائية الأخرى إلى الشمال من ميتروفيتشا.

كما أننا نشجب تدنيس مقابر الكنيسة الأرثوذكسية الصربية التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. من الضروري أن يتم إجراء تحقيق كامل في جميع هذه الحوادث. في هذا الصدد، يجب الاضطلاع بإصلاح قطاعي الأمن والعدالة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاكل الإدارية والإجرائية التي تؤدي إلى حالات التأخير في تجهيز القضايا.

الحالة التي تواجهها الأقليات في كوسوفو لم تشهد بعد ما يكفي من التحسين، حيث يسود مناخ من التوتر والتمييز. ونأسف لأن الربع الأول من عام ٢٠١٣ شهد استمرار انخفاض عمليات العودة الطوعية امتدادا من الربع الأخير من عام ٢٠١٢.

انتقل إلى التكلم عن عمل فرقة العمل الخاصة للتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الاوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو المكلفة بالنظر في التقارير اللاإنسانية عن الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، وأحيط علما مع الاهتمام بالمعلومات الواردة في مرفق تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي وسوف أتابع التطورات في هذا الصدد عن كثب. نحن نؤيد أهداف التعاون والتشغيل، وبالتالي لا نزال نؤيد التوصل إلى ترتيب من شأنه أن يتيح للأمم المتحدة المجال للمشاركة في التحقيق في هذه التقارير، ولا سيما في ضوء تأكيد التقرير على أن هذه التحقيقات تتسم بالتعقيد وسوف يستغرق انجازها بعض الوقت، لأنه يغطي عدة ولايات قضائية وأعمال كانت قد ارتكبت قبل حوالي ١٣ أو ١٤ سنة.

أكدت هذه المناقشة على أن الأمم المتحدة لا تزال تؤدي دورا لا غنى عنه بوصفها ضامنا للاستقرار والحياد في كوسوفو وفي المنطقة، وبوصفها وجودا يفضي إلى المصالحة بين مختلف الطوائف التي تتعايش في ذلك الحيز الجغرافي. إن وجودا قويا للأمم المتحدة مع الموارد الكافية لا يزال ضروريا. نحن نؤكد من جديد أهمية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بوصفه الإطار القانوني المنطبق في كوسوفو، وكذلك أهمية كفالة الاحترام الكامل للقانون الدولي.

في الختام، نرى بارقة أمل في التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في الآونة الأخيرة، ومع ذلك لا يعني أي تغيير في موقف حكومة بلدي بشأن عدم الاعتراف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية اليوم. يسعدني أيضا أن أرحب في المجلس بدولة السيد هاشم ثاتشي، رئيس وزراء كوسوفو، ودولة السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا.

إن تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا جزء لا يتجزأ من مسار كلا البلدين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. نرحب بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ويجب أن يعزى نجاحه إلى العمل الشاق الذي قامت به كاثي آشتون ورئيسا الوزراء الحاضران هنا اليوم.

من منظور الجلوس في مجلس الأمن، نلاحظ في كثير من الأحيان الكيفية التي يمكن بها أن تبقى المسائل معلقة بسبب الغياب الرؤية والالتزام من جانب الزعماء السياسيين. إن التقدم الذي تم إحرازه في الحوار بتيسير من الاتحاد الأوروبي لتذكير مرحب به بأن العكس يمكن أيضا أن يحصل – يمكن أن تسفر الرؤية والالتزام والمثابرة تسفر عن نتائج ملموسة وفعالة، والمرونة من جانب واحد يمكن أن تولد مرونة على الجانب الآخر أتقدم بخالص التهنئة إلى رئيس الوزراء ثاتشي ورئيس الوزراء داتشيتش على القيادة والشجاعة اللتين أبديا هما في التوصل إلى الاتفاق التاريخي الذي سيكون عونا للتقدم الذي لا رجعة فيه لكلا البلدين صوب الاتحاد الأوروبي.

يجب المحافظة على زخم الشهرين الماضيين. إن التنفيذ أمر بالغ الأهمية لإحراز التقدم بالنسبة لكل من كوسوفو وصربيا. على بلغراد أن تنشر بفعالية فوائد هذا الاتفاق إلى المجتمعات المحلية في شمال كوسوفو، ويجب على بريشتينا أن تبدي دعمها لحقوق وثقافة جميع مواطنيها ولإدماج صرب كوسوفو في الشمال.

إن المساعدة المستمرة التي تقدمها بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ اتفاقات الحوار أمر لا غنى عنه. منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تضطلع بدور حاسم في تيسير الانتخابات البلدية في الشمال. ستساعد القوة الأمنية الدولية في كوسوفو قفي الحفاظ على الأمن والاستقرار، وستساعد بعثة الاتحاد الأوروبي على إدماج المؤسسات في الشمال في إطار الولاية القضائية لكوسوفو. تحث المملكة المتحدة السلطات في بريشتينا وبلغراد على التعاون الكامل مع بعثة الاتحاد الأوروبي وكفالة حرية الحركة لجميع أفرادها في الشمال.

أرحب باالتزام كوسوفو بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية. يجب أن تتاح الفرصة لجميع مواطني كوسوفو من أجل المشاركة في الانتخابات، ويجب أن يكون للمرأة دور متساو للتنافس على المناصب السياسية. المملكة المتحدة حريصة على رؤية الإصلاحات اللازمة تُعتمد بدون مزيد التأخير.

يقول تقريرالمفوضية الأوروبية المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل إن كوسوفو قد أوفت بالشروط القصيرة الأجل التي حددها مجلس الشؤون العامة في كانون الأول/ديسمبر لبدء المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. تؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو.

أخيرا، أرحب بالتقدم الإضافي الذي تم إحرازه في كوسوفو في ضمان الاعتراف الدولي الأوسع نطاقا. في الأسابيع الأخيرة، قررت حكومات تنزانيا وغيانا واليمن جميعها الاعتراف باستقلال كوسوفو. بعد خمس سنوات فحسب من الاستقلال، يعترف بكوسوفو الآن أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن استقلال كوسوفو حقيقة واقعة، ولا يمكن عكس اتجاهه، ونرحب بالاعتراف الدولي المتزايد باطراد بهذه الحقيقة.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.